Distribution: Restricted | EB 2005/85/R.17 | 10 August 2005
Original: English | البند 12 (و) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 – 8 سبتمبر/أيلول 2005

جمهورية النيجر

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة	**ii**
الموازين والمقاييس	**ii**
خريطة القطر – موقع العمليات التي يمولها الصندوق	**iv**
نظرة عامة على الحافظة	**iv**
موجز تنفيذي	**v**
أولا – مقدمة	1
ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية وظروف الفقر الريفي	2
ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	2
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	4
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	5
هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	7
ثالثا – الدروس المستخلصة من تجارب الصندوق في القطر	8
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	10
ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة	10
باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشاريع/البرامج	12
جيم – التواصل وإمكانيات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	13
دال – فرص إقامة صلات مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى	13
هاء – مجالات حوار السياسات	15
واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	16
زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري	16

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية	**1**
الذيل الثاني: الإطار المنطقي	**2**
الذيل الثالث: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر	**3**
الذيل الرابع: اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	**5**
الذيل الخامس: أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة	**6**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي (المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا)
1.00 دولار أمريكي	=	544 065 فرنك أفريقي
1.00 فرنك أفريقي	=	0.00183 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية النيجر

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر – موقع العمليات التي يمولها الصندوق

النيجر

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

نظرة عامة على الحافظة

اسم المشروع	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ موافقة المجلس	تاريخ نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	الاسم المختصر للقرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة الموافق عليه بوحدة حقوق السحب الخاصة	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ الموافق عليه)
مشروع التنمية الريفية الثاني لمنطقة مارادي	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	1980-05-7	1980-11-19	1988-09-30	I-37-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	9 700 000	%62
مشروع التنمية الريفية لمنطقة أغوي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	1991-12-11	1992-08-28	2002-06-30	I-292-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	8 250 000	%81
البرنامج القطري الخاص	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	1987-12-3	1988-07-13	1995-03-31	S-23-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	3 350 000	%19
البرنامج القطري الخاص	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	1987-12-3	1988-07-13	1995-03-31	S-9-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	10 250 000	%98
البرنامج القطري الخاص – المرحلة الثانية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	1995-09-13	1998-02-27	2004-12-31	I-381-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	7 950 000	%98
البرنامج القطري الخاص – المرحلة الثانية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	1995-09-13	1998-02-27	2004-12-31	S-46-NG	وحدة حقوق سحب خاصة	900 000	%42
برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2000-05-3	2001-06-8	-12-31	I-533-NE	وحدة حقوق سحب خاصة	8 800 000	%19
مشروع النهوض بالمبادرة المحلية للتنمية في أغوي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	2002-12-11	2004-05-5		I-597-NE	وحدة حقوق سحب خاصة	7 600 000	

موجز تنفيذي

الخلفية والوضع العام للبلد

1 - تهدف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه إلى تحديد برنامج دعم استراتيجي متوسط الأجل للنيجر يسترشد بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر للنيجر التي أقرت في يناير/كانون الثاني 2002. ويتسق هذا البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006 والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى، ويأخذ في الحسبان الدروس المستخلصة في البلد وفي الإقليم بأسره. وقد اتسمت عملية إعداد الوثيقة بالتفاعل إلى حد كبير، إذ انطوت على إجراء مناقشات رسمية وغير رسمية مع الدوائر الإدارية ومنظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، وكذلك مع جهات مانحة أخرى معنية بالتنمية الريفية و/أو الحد من الفقر.

2 - النيجر بلد أفريقي غير ساحلي تبلغ مساحته 000 267 1 كم^2، يقع في الحزام الصحراوي الساحلي ويبعد نحو 000 1 كم عن أقرب ميناء بحري. ويتجاوز عدد سكان النيجر 11 مليون نسمة يزدادون بنسبة 3.3٪ في السنة. ويعيش نحو 80٪ من السكان في مناطق ريفية. وبعد فورة اليورانيوم التي عاشتها البلاد في السبعينات من القرن الماضي والنيجر تشهد تدهوراً مطرداً في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويبدو أن عودة البلد إلى عملية الحكم الديمقراطي في عام 1999 قد تأكدت مع إجراء أول انتخابات بلدية وثاني انتخابات تشريعية ورئاسية متعددة الأحزاب في عام 2004. وتعتبر النيجر بناتجها المحلي الإجمالي، الذي لا يتجاوز 200 دولار أمريكي للفرد، ثاني أفقر بلد في العالم. والنيجر شديدة التعرض أيضاً للهزات المناخية وعوامل الخطر الخارجية.

3 - تأهلت النيجر في عام 1999 لتخفيف الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ مجموع الديون التي أعفيت منها النيجر بموجب المبادرة حوالي 800 مليون دولار أمريكي، ساهم الصندوق بنحو 11 مليون دولار أمريكي منها. ووصل البلد إلى نقطة القرار في ديسمبر/كانون الأول 2000 ونقطة الإنجاز في أبريل/نيسان 2004، إثر اعتماد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في عام 2002. وقد أقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخراً إعفاءاً إضافياً للنيجر من ديون يبلغ مقدارها نحو 1.2 مليار دولار أمريكي من مجموع ديونها البالغة 1.8 مليار دولار أمريكي. وقد تصبح النيجر أيضاً بلداً مشمولاً بالمنح بشكل كامل.

4 - **وضع الفقر.** يشير آخر تقدير للفقر (1993) إلى أن معدل انتشار الفقر على الصعيد الوطني هو 63٪، وأن نسبة الفقر المدقع هي 34 في المائة. ويرتفع هذان المعدلان في المناطق الريفية ليصبحا 66٪ و36٪ على التوالي. ويقدر عدد فقراء الريف اليوم بما يزيد على خمسة ملايين نسمة.

5 - **التعليم والصحة.** كانت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية تقدر في عام 2000 بما يتراوح بين 34% و38%، وهي أدنى نسبة في الإقليم. وهناك تباين كبير بين الجنسين إذ تقدر نسبة البنات الملتحقات بالمدارس بما لا يتجاوز 24 في المائة. وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية 28٪ مقارنة بـــ 52% في المدن والبلدات الكبيرة. والوضع الصحي هو أيضاً في منتهى الهشاشة: وقد طرأ تحسن على نسبة التغطية بالخدمات الصحية الأساسية خلال السنوات الخمس الأخيرة إلا أنها ما زالت في حدود 46 في المائة. وما زالت نسبة النساء الريفيات اللاتي يحصلن على خدمات الولادة لا تتجاوز 36٪ مقارنة بنسبة 89% في نيامي. ومما يذكر أن نسبة وفيات الأمهات بعد الولادة أعلى

نسبة في العالم، إذ تبلغ 700 وفاة لكل 000 100 ولادة. أما نسبة التغطية بالتحصين فلم تكن في عام 2000 تتجاوز 22% على الصعيد الوطني و15٪ في المناطق الريفية. وبلغت نسبة وفيات الأطفال 126 في الألف ومعدل وفيات الصِّبية واليافعين 280 في الألف، وهي أعلى نسبة في الإقليم. ونسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة، لكنها آخذة في الازدياد، لا سيما بين النساء. وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي متفشيان في كل أنحاء البلد. وارتفعت نسبة التقزم عند الأطفال من 32% في عام 1992 إلى 36% في عام 2000؛ وهي أعلى من ذلك في المناطق الريفية، إذ بلغت 41 في المائة.

6 - **التمايز بين الجنسين والفقر.** النساء والأسر التي ترأسها نساء أفقر وأكثر هشاشةً من المجموعات الاجتماعية الأخرى لا سيما في المناطق الريفية. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ما يلي: (أ) استمرار المواقف والعادات التقليدية التي تخفض مركز المرأة وتحدُّ من الفرص المتاحة لها؛ (ب) انخفاض نسب التعليم وارتفاع نسب الأمية؛ (ج) قلة فرص الحصول على المعلومات والمعارف التقنية والموارد والخدمات المالية.

7 - **معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي.** توجد إمكانيات جيدة لنمو الزراعة في النيجر مستقبلاً. وأكثر ما هو جدير بالملاحظة هو الإمكانيات الهائلة في البلد لتجميع المياه وتحسين استخدامها لأغراض الري. وهناك فرص جيدة لتسويق المنتجات الزراعية في البلد ذاته، وفي نيجيريا، وفي الأسواق الأخرى الإقليمية والدولية. ومن شأن الإطار السياساتي الحالي، الأكثر مواتاةً، أن يساعد القطاع الريفي على الاستفادة من هذه الإمكانيات والفرص.

8 - أولى المعيقات الهيكلية الرئيسية هو الضعف الشديد لرأس المال البشري والاجتماعي لدى السكان الريفيين، لا سيما أشدهم فقراً وأكثرهم ضعفاً. ويعتمد معظم فقراء الريف في سبل معيشتهم على المحاصيل التقليدية وتربية المواشي على قاعدة هشة من الموارد الطبيعية. ويواجه هؤلاء الناس، لا سيما النساء منهم، مشاكل كبيرة أيضاً في الحصول على المعارف والتقنيات المحسَّنة، وعلى الخدمات المالية الريفية وفرص الوصول إلى الأسواق.

9 - تعاني خدمات الدعم العامة منذ زمن بعيد من الضعف، خاصةً من حيث قدرتها على تقديم الخدمات. وتتسم منظمات المزارعين، على كثرتها، بضعف قدرتها على تلبية احتياجات فقراء الريف، وافتقارها إلى الثقافة الخدمية، وضعف قدرتها على تقديم الخدمات واستقطاب الدعم.

10 - تهدف وثيقة استراتيجية النيجر للحد من الفقر، التي اعتمدت في أوائل عام 2002، إلى خفض تفشيّ الفقر بنسبة النصف على الصعيد الوطني وخفض معدل تفشيّ الفقر الريفي من 66٪ إلى 50٪ بحلول عام 2015. وتضع الوثيقة أيضاً أهدافاً محددة للقطاعات الاجتماعية الرئيسية فيما يخص إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي والصحي ومياه الشرب. ولتحقيق هذه الأهداف، تركز الوثيقة على الأولويات الاستراتيجية الرئيسية الأربع التالية: (أ) إنشاء إطار اقتصادي كليّ مستقر والمحافظة عليه، وهذا شرط مسبق للنمو الاقتصادي المطَّرد؛ (ب) تنمية القطاعات الإنتاجية وإيجاد فرص عمل؛ (ج) ضمان حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (د) تحسين الإدارة وبناء القدرات والتحول إلى اللامركزية.

11 - تعترف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بأن ثمة حاجةً إلى تحقيق نمو أكبر وأكثر استدامةً وعدالةً، وترى أن القطاع الريفي هو المحرك الرئيسي لهذا النمو. وقد وضعت استراتيجية التنمية الريفية التي أعدت على نحو يتوافق مع

وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي اعتمدت في أكتوبر/تشرين الأول 2003، ثلاث أولويات استراتيجية هي: (أ) إيجاد الظروف المواتية للتنمية المستدامة في القطاع الريفي بتيسير إتاحة فرص تجارية أفضل للمنتجين الريفيين؛ (ب) الحد من هشاشة المناطق الريفية بتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي للأسر؛ (ج) تحسين إدارة القطاع الريفي ببناء قدرات المؤسسات والمنظمات الريفية.

12 - بدأ إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه باستعراض لمشاكل تنفيذ الحافظة القطرية للنيجر. وأبرزت المناقشات مع السلطات الحكومية في حلقة عمل عقدت في مارس/آذار 2004، المسائل الرئيسية التالية، المتصلة بأداء برنامج الصندوق في النيجر وآثاره، وهي: مدى جودة مشاريع الصندوق عند نقطة الدخول نتيجة لقلة مشاركة الأطراف الوطنية ذات المصلحة في مرحلتي الصياغة والتقييم؛ ومشاكل تنفيذ المشاريع/البرامج، بما في ذلك سوء ممارسات إدارة الموارد البشرية والمالية؛ وأوجه قصور خطيرة في نظم الرصد والتقييم.

13 - وتشمل الدروس الرئيسية المستخلصة في هذا الشأن ما يلي: (أ) ينبغي مستقبلاً تعيين وتصميم العمليات ضمن أطر وثيقتي استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية؛ (ب) ينبغي ضمان مشاركة الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة، من المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، مشاركةً فعالةً في المراحل الأساسية من دورة البرنامج؛ (ج) ينبغي إعطاء معلومات بانتظام عن رؤية الصندوق ونهجه وإجراءاته ولوائحه إلى كل الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في برنامج ما؛ (د) ينبغي تعميم الإجراءات القائمة على أساس الأداء في تعيين وإدارة الموارد البشرية في برنامج الصندوق؛ (هـ) إتباع سياسة عدم التسامح بتاتاً إزاء مشاكل الإدارة المالية؛ (و) ينبغي للصندوق أن يوفر دعماً منهجياً لتحسين قدرات التخطيط والميزنة ونظامي الرصد والتقييم على أساس النتائج.

14 - ومن الدروس الإيجابية الرئيسية أن الاعتماد على العمليات القائمة في المجتمعات المحلية هو أكثر الوسائل فعالية في معالجة قضايا إدارة الموارد الطبيعية. ومنها أيضاً أن نشر المعارف المحلية القائمة يشكل أساساً ضرورياً للاستثمار في البحوث.

15 - ستهدف استراتيجية الصندوق للنيجر إلى الحد من الفقر الريفي في المناطق المستهدفة المقترحة وفق الأهداف المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وستسعى الاستراتيجية إلى تحقيق هدفين عمليين رئيسيين، في نفس الوقت الذي تتصدى فيه لعدة قضايا تتعلق بالفقر الريفي، وهما: تطوير نموذج للتنمية المحلية قابل للتكرار في المناطق الريفية، وضمان حصول سكان الريف على خدمات مالية أفضل.

16 - ستعالج الاستراتيجية أيضاً المسائل الشاملة الرئيسية التي تتصل بولاية الصندوق، مثل تحسين استهداف النساء وغيرهن من المجموعات الضعيفة الأخرى وتعزيز مشاركتهن على نحو فعال في عمليات التنمية المحلية؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتشجيع تحسين إدارة الموارد الطبيعية.

17 - سيتطلب النجاح في تحقيق هذه الأهداف ما يلي: (أ) توافر مشاركة فعالة في عمليات التنسيق والتشاور المحددة في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية؛ (ب) بناء شراكات فعالة مع الجهات المانحة الأخرى ومع الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة، لا سيما في سياق المهام الاستراتيجية المبينة آنفاً؛ (ج) إقامة

(واستغلال) علاقات تآزرية بين العمليات الاستثمارية، وبناء القدرات، وحوار السياسات من أجل تحقيق النتائج على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

أهم فرص الابتكار وتدخلات المشاريع

18- توجد فرصتان رئيسيتان للابتكار ضمن الاتجاهين الاستراتيجيين المقترحين، تتعلق أولاهما بالتمويل الريفي الذي يتيح لبرنامج تنمية الخدمات المالية الريفية، الممَّول من الصندوق، أن يركز على تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الصغير على حشد الموارد بدلاً من السير على النهج التقليدي الذي يعتمد أسلوب التمويل المباشر من المشاريع. أما الابتكار الثاني الذي أطلقه مشروع التنمية الريفية في أغوي فينطوي على إنشاء آليات تعاون فعال بين المزارعين وخدمات الإرشاد الزراعي ومنظمات البحوث الزراعية، بهدف تعيين وتطوير ونشر ابتكارات تقنية أو تنظيمية من شأنها تحقيق أرباح. ويمكن لهذا الابتكار أن يوفر بدائل أكثر فعالية وكفاءة من نهج خدمات الإرشاد التقليدية في نشر المعرفة.

الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

19- أدركت استراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى منذ زمن بعيد الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به منظمات المزارعين، وإن للصندوق خبرة واسعة النطاق – في البلد والإقليم على حد سواء – في المساعدة على تطوير هذه المنظمات باعتماد نهج الصعود من أسفل إلى أعلى. ومن المقترح إقامة شراكات مع منظمات المزارعين في النيجر بغية تشجيع قيام ثقافة خدمية وتعزيز قدرات هذه المنظمات على تقديم الخدمات واستقطاب الدعم. وستُقام شراكات أخرى مع منظمات غير حكومية ومؤسسات القطاع الخاص بشأن القضايا التي تتصل ببرنامج الصندوق في النيجر.

الشراكات مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

20- بينما ينوي الصندوق توسيع نطاق تعاونه مع كل الجهات المانحة المعنية بالتنمية الريفية في النيجر، سيركز على تعميق هذا التعاون ليصبح شراكات استراتيجية تتمحور حول الاتجاهين الاستراتيجيين المبيّنين في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه: وهما التنمية المحلية والخدمات المالية الريفية. فيما يتعلق بالتنمية المحلية، سيعمل الصندوق على تطوير نموذج تنمية محلية تشاركية قابل للتكرار في المناطق الريفية من النيجر. وسيفيد النموذج من الخبرات المكتسبة من "البرنامج الوطني للحد من الفقر" الممول مشاركة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن تجربة الصندوق في النيجر والإقليم بأسره. بل إن الصندوق سيتمكن على وجه الخصوص من إغناء النموذج بوجه خاص من خلال تحسين آليات استهداف فقراء الريف وتوسيع نطاق دعم الأنشطة الزراعية. وستكون الشراكة مفتوحةً للجهات المانحة الرئيسية الأخرى المهتمة بالتنمية المحلية، كالاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الفرنسية.

21- في مجال التمويل الريفي، وضع برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية سوابق ممتازة للتعاون والشراكات في الميدان، بما في ذلك اتفاقات تعاون رسمية مع مشروعين ممولين من البنك الدولي ومع مشروع مدخلات المزارع،

التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد أُنشئت لجنة استشارية وطنية بشأن التمويل الريفي والصغير تابعة لرئيس الوزراء، بدعمٍ من برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية والبنك الدولي وجهات مانحة أخرى. وستوفر هذه اللجنة الإطار المؤسسي للتعاون بشأن قضايا السياسة العامة الرئيسية المتعلقة بالتمويل الصغير لتنسيق التدخلات المالية الريفية على الصعيد الميداني.

22- ينوي الصندوق أيضاً أن يشارك في آليات التنسيق والتشاور المنشأة في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويقترح الصندوق، لتعزيز هذه المشاركة، أن يضع ترتيباً تعاونياً رسمياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر، يعالج أيضاً الحاجة إلى دعم أكثر كثافة لمتابعة وتنفيذ برنامج الصندوق في النيجر، ويتيح للصندوق أيضاً أن يشارك مشاركة أكثر فعالية في مبادرة المواءمة والتنسيق، التي اختيرت النيجر لتكون أحد البلدان التي تُختبَر فيها.

مجالات حوار السياسات

23- تشمل المجالات الرئيسية في حوار السياسات، كما حُددت أثناء التقدير الذي أجري مؤخراً بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ما يلي: (أ) طار سياسات التمويل الريفي والصغير؛ (ب) سياسات ومؤسسات اللامركزية في المناطق الريفية؛ (ج) مشاركة المنظمات الريفية في الحوار بشأن السياسات والمؤسسات الريفية؛ (د) إدارة الموارد المائية وغيرها من الموارد الطبيعية؛ (ه) قضايا حيازة الأراضي.

مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

24- سيجري التركيز بوجه خاص على تعميم إدارة الموارد البشرية القائمة على الأداء، والتعاقد على تقديم الخدمات على أساس النتائج. وسيجري تطبيق النظام تطبيقاً صارماً في مسائل الإدارة المالية والمحاسبة، بما في ذلك مراجعة الحسابات، ورصدها على نحو وثيق. وسيتم دعم هذه التحسينات بتدريب ومساندة كل الأطراف الرئيسية ذات المصلحة، المشاركة في أنشطة التنفيذ والإشراف.

إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

25- يحدد التقدير الذي أجري بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التمويل الذي سيقدمه الصندوق إلى النيجر مستقبلاً بمبلغ 4.1 مليون دولار أمريكي تقريباً في السنة الواحدة؛ أي نحو 12.3 مليون دولار أمريكي لفترة الثلاث سنوات 2006-2008. ويمكن، رهناً بترتيبات المشاركة المنتظرة في التمويل، الاضطلاع بعمليتين تشكلان السيناريو الأساسي للتمويل الذي سيوفره الصندوق للنيجر في تلك الفترة. وسيتم تحديد نسبة المنح إلى القروض في تمويل الصندوق في ضوء صفقات الإعفاء الإضافي من الديون الذي سيمنحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنيجر والزيادة المرجّح حصولها في المنح المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية.

26- ينجم السيناريو الأدنى عن تدهور خطير في الوضع السياسي – الاجتماعي الكلي و/أو بتكرر حدوث مشكلات في الإدارة البشرية والمالية في برنامج الصندوق. وقد يستدعي السيناريو الأدنى تعليق أي إقراض جديد.

27- وينجم السيناريو الأعلى عن حدوث تحسنات كبيرة في الإطار السياساتي والمؤسسي للقطاع الريفي، مقدراً بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك حدوث تحسنات كبيرة في تنفيذ تدخلات الصندوق في النيجر. ولا ينطوي هذا السيناريو على زيادة في التمويل الذي يقدمه الصندوق، وفق ما يحدده نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فحسب، وإنما يحتِّم أيضاً بحثاً أكثر جدية عن فرص للتمويل المشترك.

جمهورية النيجر

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – مقدمة

1 - تهدف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه إلى تحديد برنامج دعم استراتيجي متوسط الأجل للنيجر في ضوء وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية لهذا البلد، اللتين اعتمدتا في يناير/كانون الثاني 2002 ونوفمبر/تشرين الثاني 2003 على التوالي. وتستند أيضاً إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006، وإلى استراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى، وتأخذ في الحسبان الدروس التي تعلمها الصندوق، وغيره من الجهات المانحة العاملة في مجال التنمية الريفية، من البلد والإقليم بأسره.

2 - بدأت عملية إعداد الوثيقة في أوائل عام 2004 وشملت الأنشطة التالية:

- تقييم مشاكل وقضايا تنفيذ الحافظة؛
- استعراض عمليات التخطيط والتنسيق التي تمت في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية، بما في ذلك تقدير الدعم اللازم لعمليات وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية؛
- تحليل إطار السياسات والمؤسسات الريفية وفق المبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- تقدير نقاط قوة وضعف المؤسسات الريفية؛
- استعراض البرامج الريفية الجارية للجهات المانحة الأخرى؛
- تعيين فرص لتدخلات الصندوق وشركائه.

3 - كانت عملية الإعداد عملية تفاعلية للغاية وشملت إجراء مناقشات رسمية وغير رسمية مع الجهات الإدارية ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات القطاع الخاص، وكذلك مع الجهات المانحة الأخرى المعنية بالتنمية الريفية والحد من الفقر. واخُتتمت كل مرحلة من مراحل العملية بحلقة عمل اشتركت فيها كل هذه الجهات الفاعلة وخلصت إلى استنتاجات وتوصيات للمرحلة اللاحقة. وتم في آخر حلقات العمل هذه، التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2004، استعراض مسودة كاملة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه، وقدم عدد من التوصيات بإدخال بعض التحسينات عليها. وأدخلت هذه التوصيات، وتوصيات أخرى ظهرت في عملية الاستعراض، في هذه الوثيقة.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية وظروف الفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

4 - النيجر بلد أفريقي لا يحده بحر يقع في الحزام الصحراوي الساحلي على بعد 1000 كم من أقرب ميناء بحري. وتبلغ مساحته 000 267 1 كم^2 وتحده سبعة بلدان هي الجزائر والجماهيرية العربية الليبية من الشمال، وبوركينا فاسو ومالي من الغرب؛ وبنن ونيجيريا من الجنوب؛ وتشاد من الشرق. وقد حافظت النيجر منذ استقلالها عام 1960 على حدود مستقرة وعلاقات جيدة مع البلدان المجاورة.

5 - يزيد عدد سكان النيجر الآن على 11 مليون نسمة، وهم يتزايدون بنسبة 3.3٪ في السنة. وهذه واحدة من أعلى نسب نمو السكان في العالم. ويعيش نحو 85٪ من السكان في شريط ضيق يتراوح عرضه من 100 إلى 150 كيلومتراً بحذاء الحدود الجنوبية التي يبلغ طولها 500 1 كيلومتر. ويشكل السكان الحضريون نحو 20٪ من مجموع السكان ويتزايدون بمعدل 6٪ في السنة. وما زال نمو سكان الريف مستقراً، وتبلغ نسبته 2.8% في السنة.

6 - شهد البلد بعد فورة اليورانيوم في السبعينات من القرن الماضي تدهوراً مطرداً في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتأكد التحول الرئيسي إلى الحكم الديمقراطي في عام 1999 بإجراء أول انتخابات بلدية وثاني انتخابات تشريعية ورئاسية متعددة الأحزاب في عام 2004. وقد أتاحت الأحوال السياسية – الاجتماعية المستقرة نسبياً خلال السنوات الأخيرة للحكومة أن تضطلع بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية ضرورية. إلا أن غزو الجراد للبلاد وحالة الجفاف التي أصابتها عام 2004 كشفا عن مدى كون البلاد ما زالت عرضة للمخاطر المناخية وغيرها من المخاطر الخارجية.

7 - يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النيجر 200 دولار أمريكي، مما يجعله ثاني أفقر بلد في العالم. وهو أيضاً شديد التعرض للهزات المناخية (تفاوت هطول المطر) وعوامل الخطر الخارجية (انخفاض إيرادات اليورانيوم). وإمكانيات النمو في النيجر مرهونة إلى حد ما بسعر صرف الفرنك الأفريقي مقابل النيرة النيجيرية، بسبب اعتماد اقتصاد النيجر على التجارة مع نيجيريا. ويهيمن القطاعان الأول والثالث على بنية الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ حصتهما 39% و43٪ منه، على التوالي، بينما يسهم القطاع الصناعي بنسبة الـ 18٪ المتبقية. وما زال اليورانيوم يمثل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي و50٪ من الصادرات. ويتألف القطاعان الأول والثالث بشكل رئيسي من أنشطة اقتصادية غير نظامية ومنخفضة الإنتاجية ولا تسهم بشيء يذكر في إيرادات الضرائب.

8 - تأهلت النيجر في عام 1999 للإعفاء من الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ حجم الإعفاء من الديون بموجب المبادرة نحو 800 مليون دولار أمريكي، ساهم الصندوق بـ 11 مليوناً منها. ووصل البلد إلى نقطة القرار في ديسمبر/كانون الأول 2000 ونقطة الإنجاز في أبريل/نيسان 2004 إثر اعتماده لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر في عام 2002. وقد أقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخراً إعفاءً إضافياً للنيجر من الديون قدره 1.2 مليار دولار أمريكي تقريباً من أصل دين إجمالي قدره 1.8 مليار دولار أمريكي. وقد تصبح النيجر أيضاً بلداً مشمولاً بالمنح بشكل كامل.

باء – القطاع الزراعي

9 - تتفاوت الأحوال الزراعية – الإيكولوجية في مختلف أنحاء البلد. ويمكن تمييز أربع مناطق رئيسية متفاوتة، هي المنطقة الصحراوية (77٪ من مجموع المساحة) وهي في معظمها أراض صحراوية جافة يقل معدل الهطول السنوي فيها عن 150 ميليمتراً. وتهيمن فيها الأنشطة الرعوية المتنقلة وزراعة الواحات المتناثرة؛ وهناك منطقة الساحل الصحراوي (12٪) وتتألف من أراض قاحلة (150 إلى 350 ميليمتراً) وتسود فيها الأنشطة الرعوية المتنقلة وبعض زراعة الكفاف البعلية؛ ومنطقة الساحل (10%)، التي تتميز بأحوال مناخية شبه قاحلة (يتراوح معدل الهطول فيها بين 350 و600 مليمتر)، وتهيمن عليها الزراعة البعلية؛ ثم المنطقة السودانية (1%) التي لا تغطي إلا جزءاً صغيراً من البلد على الحدود مع بنن ونيجيريا؛ وهي تتميز بأحوال سودانية (معدل هطول المطر فيها يتجاوز 600 ميليمتر)، وهي مناسبة لممارسة أنشطة زراعية أكثر كثافة، بما فيها معظم الزراعة القائمة على الري في البلد.

10 - تهيمن المزارع العائلية الصغيرة على نظم الإنتاج. فيقوم رب الأسرة، وهو في العادة الرجل، باتخاذ كل القرارات مثل تخصيص الأراضي لأفراد الأسر (نساءً وشباباً) واستخدام اليد العاملة في الأسرة وتوزيع الإنتاج للتسويق.

11 - إنتاج المواشي والزراعة البعلية نشاطان يجريان كلاهما على مساحات واسعة من الأرض، وهما يتميزان بقلة استخدام المدخلات وقلة الغلال. ويتألف معظم النشاط الأول من قطعان البقر والغنم والماعز والإبل، ويمثل نحو ثلثي القيمة المضافة للقطاع الريفي. ونظراً إلى انخفاض معدل الهطول تزحف المواشي الآن إلى المناطق الجنوبية للرعي. وبالاقتران مع امتداد الزراعة إلى الأراضي التي كانت مراعي سابقاً، نشأت ظروف تُفضي إلى نزاعات كثيرة بين المزارعين ومربّي المواشي.

12 - يبلغ متوسط مساحة المزرعة في مناطق الزراعة البعلية نحو 5 هكتارات. وتشمل الأنشطة الإنتاجية الحبوب التقليدية، التي ينتج معظمها للاستهلاك الذاتي (الدخن والسرغم) وبعض المحاصيل النقدية (نيبي والفول السوداني والقطن وغيرها). وتشمل الزراعة المكثفة بشكل رئيسي المحصول النقدي الرئيسي (نيبي) الذي يصدر إلى السوق النيجيرية. أما الزراعة المروية في وادي نهر النيجر فترتكز في معظمها على إنتاج الأرز. وقد طرأ تدهور خطير على الكثير من حدود المساحات المروية وأدت قلة استخدام المدخلات إلى تراجع خصوبة التربة وغلتها. وري المساحات الصغيرة أكثر إنتاجية، ويتركز على المحاصيل النقدية التي تُصدَّر إلى الأسواق الساحلية (البصل والثوم). وهناك إمكانيات لتطوير الحراج وصيد الأسماك في المياه العذبة، إلا أن الإنتاجية تبقى منخفضة وتنحصر فرص التسويق في الأسواق المحلية.

13 - على الرغم من المعيقات المشار إليها أعلاه ارتفعت حصة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 34٪ في عام 1990 إلى نحو 40٪ في عام 2001 بفضل ازدياد الهطول على مدى السنين العشر الماضية بشكل رئيسي. ويعود معظم هذا النمو إلى توسع زراعة المحاصيل إلى الأراضي قليلة الجودة، لكن هذا أدى إلى تدهور خطير في قاعدة الموارد الطبيعية. وطُوّرت ونشرت عدة ممارسات لحفظ التربة وإنعاشها. غير أن الضغوط الديمغرافية هائلة إلى درجة تجعل من تدهور الأراضي وتراجع الغطاء النباتي وانخفاض الغلال مشاكل خطيرة جداً للزراعة في النيجر.

جيم – الفقر الريفي

14 - **تفشّي الفقر.** يعود أحدث تقدير للفقر على الصعيد الوطني إلى مسح أجري في الفترة 1989–1993 وتبين منه أن نسبة تفشي الفقر على الصعيد الوطني بلغت 63٪ ونسبة تفشي الفقر المدقع بلغت 34 في المائة. وقدر تقرير التنمية البشرية، الذي يصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن نسبة تفشي الفقر بلغت 62% في أوائل عام 2000، أي أن الوضع لم يتحسن خلال الفترة التي تلت تقدير الفقر. وتصنف هذه التقارير النيجر بأنه ثاني أفقر بلد في العالم (مرتبته 174 من مجموع 175) وذلك على مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشير تقدير الفقر الذي أجري في عام 1993 أيضاً إلى أن نسبة تفشيّ الفقر ترتفع في المناطق الريفية لتصل إلى 66٪ وأن نسبة تفشيّ الفقر المدقع تصل فيها إلى 36 في المائة. ويقدر عدد فقراء الريف اليوم بأكثر من خمسة ملايين نسمة.

15 - من الأسباب الرئيسية لحدة الفقر، لا سيما في المناطق الريفية، ما يلي: انعدام الاستقرار السياسي – الاجتماعي المتطاول على مدى فترة التسعينات من القرن الماضي؛ ومشاكل الحكم المزمنة التي تؤثر في تخصيص الموارد العامة واستخدامها؛ وهيمنة الأعراف والتقاليد المناصرة لأرباب الأسر الذكور في المناطق الريفية.

16 - **التعليم.** كانت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في عام 2000 تقدر بما يتراوح بين 34% و38%، وهي أدنى نسبة في الإقليم. والتفاوت بين مختلف مناطق البلد تفاوت هائل، إذ يتراوح من 99% في العاصمة نيامي إلى 24٪ في مقاطعة زيندر. والفوارق بين الجنسين كبيرة، إذ لا تتجاوز نسبة البنات الملتحقات بالمدارس 24 في المائة. وتقدر نسبة الملتحقين بالمدارس في المناطق الريفية بـــ 28٪ مقارنة بـــ 52٪ في المدن والبلدات الكبيرة. وتختلف النسب أيضاً باختلاف مستويات الفقر، إذ تبلغ 20٪ للعُشر الأفقر و78٪ للعُشر الذي يتمتع بالدخل الأعلى. وكذلك نسب الملميّن بالقراءة والكتابة متدنية جداً أيضاً، إذ لا تتجاوز 20٪ على صعيد البلد ككل، و14٪ في المناطق الريفية. وقد طرأ تحسُّن طفيف على نسب الملمين بالقراءة والكتابة من الرجال في الفترة من 1996 إلى 2000، إذ ارتفعت من 16.6٪ إلى 20٪ بينما تراجعت لدى النساء من 12.1٪ إلى 10.6 بالمائة.

17 - **الصحة.** الوضع الصحي هنا هش جداً. وقد طرأ تحسن على نسبة التغطية بالخدمات الصحية الأساسية خلال السنوات الخمس الأخيرة إلا أنها ما زالت في حدود 46% تقريباً. وقد طرأ أيضاً تحسن طفيف على نسبة التغطية بالتحصين ككل، إذ ارتفعت من 17٪ في عام 1992 إلى 22٪ في عام 2000، إلا أن معدل التغطية في المناطق الريفية لم يتجاوز 15٪ في عام 2000. وإن نسبة النساء الريفيات اللاتي يحصلن على خدمات رعاية الولادة لا تتجاوز 36٪، مقارنة بنسبة 89٪ في نيامي. وتبلغ هذه النسبة 29% بالنسبة لأقل عُشرٍ دخلاً و77٪ لأكثر عُشرٍ دخلاً. كما أن وفيات الأمهات عقب الولادة أعلى نسبة في العالم، إذ تبلغ 700 وفاة لكل 000 100 حالة ولادة. أما نسبة وفيات الأطفال الرضّع فهي 126 في الألف تقريباً. وتبلغ نسبة وفيات الصبية واليافعين 280 في الألف، وهي أعلى نسبة في الإقليم.

18 - أبلغ عن أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في النيجر في عام 1987. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن عدد المصابين ارتفع في عام 1997 إلى 000 165 شخص. وتفوق نسب الإصابة لدى النساء نسب الإصابة لدى الرجال، لا سيما في الفئة العمرية 15–19، التي تبلغ فيها الإصابة بين النساء أربعة أضعاف نسبتها بين

الرجال. ومما ييسر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قلة التوعية؛ وتزايد البغاء غير المراقب الذي يعود بشكل رئيسي إلى انتشار الفقر؛ والهجرة الداخلية والخارجية؛ ومختلف الأعراف والعادات المتصلة بالجنس.

19 - **سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.** يحصل عجز في إنتاج الحبوب في كل سنتين من كل ثلاث سنوات، على الرغم من نمو الإنتاج الزراعي في الفترة من 1992 إلى 2000. وتتفاقم المشكلة في العديد من المناطق الريفية بسبب عدم كفاءة البنى الأساسية في مجال النقل. وهناك احتمال شديد لحدوث مجاعة هذا العام في مقاطعة مارادي بسبب غزو الجراد وقلة المطر عام 2004. وقد ارتفعت نسبة انتشار سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة من العمر من 32٪ في عام 1992 إلى 36٪ في عام 2000 (بلغت 41٪ في المناطق الريفية).

20 - **التمايز بين الجنسين والفقر.** كشفت دراسة استقصائية لمستويات الفقر أجريت أثناء إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر عن أن النساء والأسر التي ترأسها نساء أشد فقراً وضعفاً من المجموعات الاجتماعية الأخرى، لا سيما في المناطق الريفية. وتعود معظم أسباب هذا الوضع إلى ما يلي: (أ) التمييز في التوظيف؛ (ب) تدني مركز الحقوق القانونية للمرأة؛ (ج) رسوخ الأعراف والتقاليد التي تضع المرأة في مركز أدنى وتحدُّ من الفرص المتاحة لها؛ (د) انخفاض مستويات التعليم ونسب الملمّات بالقراءة والكتابة؛ (هـ) قلة فرص المرأة في الحصول على المعلومات والمعرفة والموارد والخدمات المالية؛ (و) كثرة أعبائها التي تفوق الأعباء التي يتحملها الرجال.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

21 - أثبت القطاع الريفي خلال التسعينات من القرن الماضي قدرته على توليد النمو وحتى سحب بقية الاقتصاد إلى أعلى. وتوجد إمكانيات جيدة لتحقيق النمو في المستقبل، بالنظر إلى قاعدة الموارد الموجودة وإمكانيات زيادة الإنتاجية والقيمة في نظم الإنتاج القائمة. ومن أبرز ما هو جدير بالملاحظة القدرة الهائلة للبلد على تجميع المياه وتحسين استخدامها لأغراض الري. وتوجد تقنيات وتكنولوجيات كثيرة محسنة لكن اعتمادها/نشرها كان محدوداً جداً. وهناك، فضلاً عن ذلك، إمكانيات جيدة لتسويق منتجات النيجر الزراعية داخل البلد (الحبوب والمواشي والخضار)، وفي نيجيريا (الحبوب ونيبي والمواشي) وفي البلدان الساحلية في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى (البصل والثوم)، وفي الأسواق الدولية (الصمغ العربي والجلود والقطن والبازيلاء الحلوة والفول السوداني).

22 - يمكن لإطار السياسات العامة المواتية الراهن أن يساعد القطاع الريفي على الاستفادة من هذه الإمكانيات والفرص. ومن أهم العوامل المواتية: استمرار الاستقرار السياسي – الاجتماعي؛ واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي؛ والتزام الحكومة بتنفيذ إصلاحات مؤسسية رئيسية؛ والأهمية الكبرى التي تعطيها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر للقطاع الخاص.

23 - **اللامركزية.** تصفها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بأنها أداة رئيسية لتحسين التسيير وزيادة الكفاءة في توفير البنى التحتية الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، لا سيما في المناطق الريفية. وقد بدأت عملية اللامركزية مع الانتخابات البلدية في يوليو/تموز 2004 بعد أن أجرت الحكومة سلسلة من التجارب المجتمعية على عمليات وإجراءات تمويل للتنمية المحلية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وجهات مانحة أخرى. ونظراً إلى أن

اللامركزية ما تزال في مهدها، من الواضح أنها ما زالت تتطلب مزيداً من الجهود الحثيثة قبل أن تصبح أداة فعالة لتنمية المناطق الريفية.

24- من **المعيقات الهيكلية الرئيسية** النقص الهائل في رأس المال البشري والاجتماعي لدى السكان الريفيين (بخاصة منهم أشد المجموعات فقراً وضعفاً)، مما يحد كثيراً من قدرتهم على بدء أنشطة زراعية وغير زراعية مدرة للدخل توفر إنتاجاً أكبر وقيمة مضافة أكثر.

25- **قاعدة موارد هشة مستمرة التدهور.** يعتمد معظم فقراء الريف في سبل معيشتهم على أنشطة تقليدية في مجالي المحاصيل وتربية المواشي على قاعدة من الموارد الطبيعية الهشة، ويواجهون تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة تكثيف الإنتاج لزيادة الدخل، من جهة، وفي المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها، من جهة أخرى. غير أن الكثير من الأراضي والغطاء النباتي قد تعرض، كما ذكر أعلاه، لضغوطٍ ديمغرافية هائلة وأصبح مهدداً بتدهور لا يمكن إصلاحه.

26- يواجه فقراء الريف، لا سيما النساء منهم، أيضاً مشاكل خطيرة في الحصول على معرفة وتكنولوجيا محسَّنة. ويعود ذلك إلى شدة ضعف عمليات ومؤسسات تقديم الخدمات العامة، وقلة قدرة منظمات المزارعين على تقديم الخدمات لأعضائها.

27- ويعاني فقراء الريف أيضاً مشاكل حادة في الوصول إلى الأسواق، وذلك لعوامل عدة منها محدودية معلومات السوق المتوفرة في الوقت المناسب، وضعف منظمات المزارعين، وبوجه خاص – عدم كفاءة البنى الأساسية والخدمات في مجال النقل. والقطاع الخاص، الذي كانت الاحتكارات الحكومية لفترة طويلة تعوقه في مجالي التسويق وتوريد المدخلات، لم ينجح بعد في زيادة اختراقه للمناطق الريفية استجابة للفرص السوقية الحقيقية القائمة فيها.

28- **إمكانيات الحصول على الخدمات المالية الريفية.** اختفت مصارف التسليف الزراعية النظامية من النيجر منذ الثمانينات من القرن الماضي. وقد نشأت منذئذ في المناطق الريفية مؤسسات تمويل صغير بدأ معظمها بدعم من مانحين خارجيين؛ وهي تقدم تمويلاً خاصاً بالموازاة مع خطط التسليف القائمة ضمن إطار المشاريع والبرامج. لكن – نظراً إلى محدودية تحول الاقتصاد الريفي إلى اقتصاد نقدي، ونفور جهات مانحة عديدة، بقي معظم هذه المؤسسات مزعزعاً للغاية، وغير قادر على تغطية جميع المناطق الريفية (نسبة التغلغل في المناطق الريفية لا تزيد على 6٪)، ولا تقدم سوى نطاق محدود من الخدمات المالية (لا تقدم أي قروض طويلة الأجل). وقد ركز برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية الذي أطلقه الصندوق في عام 2000 على إصلاح الشبكات الرئيسية وتدعيمها قبل مساعدتها على زيادة تغطيتها أو توسيع نطاق خدماتها.

29- **قصور البنى الأساسية الريفية.** يتوقف تحقيق إمكانيات الإنتاج في النيجر إلى حد كبير، على الموارد المائية، غير المستغلة في معظمها، بسبب ضعف المنظمات المجتمعية وعدم وجود آليات تمويل فعالة ومحدودية الإطار المؤسسي لإدارة المياه. ويصح هذا القول ذاته على قضايا إدارة الموارد الطبيعية الأخرى، على صعيد المجتمعات المحلية، ومنها حفظ التربة ومكافحة انجرافها، وحماية مستجمعات المياه.

30 - **المؤسسات الريفية.** اتسمت الخدمات الريفية العامة تقليدياً بضعف قدرتها على تقديم الخدمات واستجابتها للطلبات المحددة المقدمة من فقراء الريف. ومعظم موظفي المؤسسات الريفية متقدمون في السن (لم تجر أي عمليات توظيف جديدة منذ سنوات عديدة) تنقصهم الحوافز الصحيحة والموارد اللازمة للعمليات. أما منظمات المزارعين، التي يزيد عددها على 000 4 منظمة، فتتسم بعدم وجود ثقافة خدمية، وضعف القدرة على تقديم الخدمات واستقطاب الدعم. وينطبق هذا القول بوجه خاص على الاتحادات الوطنية التي تعتمد من أجل بقائها على التمويل الذي يردها من جهات مانحة خارجية.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

31 - اعتمدت الحكومة والبرلمان وثيقة استراتيجية النيجر للحد من الفقر للفترة 2002–2015 في أوائل عام 2002. وهدفاها الرئيسيان هما خفض نسبة تفشي الفقر على الصعيد الوطني إلى النصف وخفض نسبة الفقر الريفي من 66٪ إلى 50 في المائة. وتضع الوثيقة أهدافاً مخصصة أخرى للقطاعات الاجتماعية الرئيسية، بخاصة فيما يتعلق بإمكان الحصول على التعليم الأساسي والخدمات الصحية ومياه الشرب، وتقر بالحاجة إلى سياسات ديمغرافية أكثر تماسكاً.

32 - تنص الوثيقة على أربع أولويات استراتيجية لبلوغ هذه الأهداف، وهي: إنشاء إطار اقتصادي كلي مستقر والمحافظة عليه – وهذا شرط مسبق للنمو الاقتصادي المستدام؛ تنمية القطاعات الإنتاجية وإيجاد فرص عمل؛ ضمان حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ تعزيز التسيير وبناء القدرات واللامركزية.

33 - عينت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر سبعة قطاعات لتدخُّل السلطات العامة على سبيل الأولوية. وهذه القطاعات هي التعليم الأساسي؛ والصحة؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية الريفية؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والبنى الأساسية للطرق وتخطيط المدن؛ والإسكان؛ والإصحاح. وتعترف الوثيقة أيضاً بأنه لا يمكن، دون إدخال تحسينات حقيقية على دخل فقراء الريف، تحقيق أي تقدم يذكر في الحد من الفقر. ونظراً إلى إمكانيات البلد لتحقيق النمو الزراعي وإلى كون أكثر من 80٪ من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية، فإن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر ترى في القطاع الريفي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

34 - ترى الحكومة وشركاؤها في التنمية في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الإطار المرجعي لكل سياسات التنمية وبرامجها. وهناك نية واضحة لدى الحكومة لمواءمة كل السياسات والبرامج القطاعية تدريجياً مع التوجُّهات الاستراتيجية النوعية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر والأولويات التي تحددها لتخصيص الموارد العامة. وهناك سابقة تاريخية في هذا المجال، هي أنه خلال ندوة المانحين لاستراتيجية الحد من الفقر في عام 2003، حين وقعت كل الأطراف الفاعلة في قطاع التعليم الأساسي على اتفاق لوضع كل تدخلاتها في إطار البرنامج المتفق عليه للقطاع بكامله.

35 - وضعت استراتيجية التنمية الريفية، التي أُعدت بما يتماشى مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، واعتُمدت في أكتوبر/تشرين الأول 2003، ثلاث أولويات استراتيجية هي: إيجاد ظروف مواتية للنمو المستدام في القطاع الريفي بتيسير حصول المنتجين الريفيين على فرص اقتصادية معززة؛ وتقليل هشاشة المناطق الريفية بتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي للأسر؛ وتحسين إدارة القطاع الريفي ببناء قدرات المؤسسات والمنظمات الريفية.

36 - سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية بواسطة عشرة برامج هيكلة وخمسة برامج ذات أولوية. وتشمل برامج الهيكلة التنمية المحلية والمجتمعية؛ والإدارة المحلية للموارد الطبيعية؛ والمنظمات المهنية وهيكلة السلاسل السلعية؛ والبنى الأساسية الريفية؛ والتمويل الريفي؛ والبحوث والتدريب والإرشاد؛ وتعزيز الخدمات العامة الريفية؛ ومياه الشرب والإصحاح؛ والأمن الغذائي للأسر؛ وصون البيئة. وتركز البرامج ذات الأولوية على تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها وتشمل ما يلي: الري؛ وإدارة المراعي؛ وإصلاح التربة وإعادة التحريج؛ وإحياء النظم الإيكولوجية؛ وتنمية وادي نهر النيجر (خطة تنمية سد غانداجي).

ثالثا – الدروس المستخلصة من تجارب الصندوق في القطر

عمليات الصندوق في النيجر

37 - أقر الصندوق أول قروضه للنيجر بشروط تيسيرية في عام 1980. وإجمالاً قُدمت ثمانية قروض للنيجر بقيمة إجمالية قدرها 59 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريباً تعادل نحو 78 مليون دولار أمريكي، وذلك للمساعدة على تمويل ستة مشاريع. ومن العمليات التي أُقفلت ما يلي: (أ) مشروع التنمية الريفية الثاني لمنطقة مارادي (القرض NG-37) الذي شارك الصندوق في تمويله والذي أطلق بمبادرة من المؤسسة الدولية للتنمية؛ (ب) مشروع التنمية الريفية لمنطقة أغوي (القرض NG–292) الذي أطلقه الصندوق بمبادرة منه واشترك في تمويله مع مصرف التنمية لغرب أفريقيا؛ (ج) البرنامج القطري الخاص الذي أطلق بمبادرة من الصندوق. وما زالت المرحلة الثانية من البرنامج القطري الخاص مستمرة.

38 - جرى التخطيط للتدخلين الأخيرين بموجب وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 1999: أُقرَّ برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية، وهو عملية آلية إقراض مرنة، في مايو/أيار 2000 وشاركت في تمويله وكالة التنمية الفرنسية. ويهدف هذا البرنامج – وهو برنامج وطني للتمويل الصغير – إلى تعزيز إمكانيات حصول سكان الريف، لا سيما منهم أشد المجموعات ضعفاً، على خدمات مالية محسنة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتمويل الريفي الصغير التي ساعد على وضعها. وفي مارس/آذار 2005، أجري تقدير نهاية الدورة الأولى، الذي خلص إلى أنه وإن كان البرنامج قد نجح في تعزيز عمليات مؤسسات التمويل الريفي الكبيرة، فإنه لم يحقق بعد الشروط اللازمة للتقدم إلى الدورة الثانية. لذلك أوصى التقدير بتمديد فترة الدورة الأولى 19 شهراً وبوضع خطة عمل تركز على تعزيز مؤسسات القطاع قبل تطوير الخدمات وتوسيعها إلى مجالات جديدة في الدورتين التاليتين.

39 - أُقِر أحدث قرض للنيجر، لتمويل مشروع النهوض بالمبادرة المحلية للتنمية في أغوي، في ديسمبر/كانون الأول 2002. وبدأ سريانه في مارس/آذار 2005. ويهدف هذا المشروع، الذي يشارك في تمويله الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، إلى تحسين مستويات المعيشة بتشجيع المبادرات المحلية مع التشديد على الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية.

40 - قدم الصندوق الدعم أيضاً للقطاع الريفي في النيجر بتقديم منح وأموال تكميلية. وشمل هذا الدعم مساندة برامج بحوث إقليمية مختلفة بهدف تطوير/نشر تكنولوجيات إنتاج محسنة لمحاصيل الكفاف البعلية (الدخن والسرغم والنيبي)؛ وتقديم منح مختلفة صغيرة في إطار برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية لتمويل أنشطة

البحوث العملية دعماً للمشاريع الاستثمارية الجارية؛ كما قدم منحة من أموال تكميلية إيطالية لمساندة صياغة خطة العمل الوطنية للبيئة. ويقدم الصندوق حالياً الدعم لعملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر عن طريق المشاركة بأموال تكميلية من لوكسمبورغ في تمويل تقدير نوعي للفقر يجري بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الدروس المستخلصة من التجربة

41- تأثر برنامج الصندوق في النيجر كثيراً من انعدام الاستقرار السياسي – الاجتماعي الذي ساد على مدى معظم التسعينات من القرن الماضي، وأدى إلى مجموعة من عمليات تعليق البرامج بسبب التأخر في تسديد المدفوعات وتأخرات في التنفيذ. وإذا كانت مشكلة التأخر في التسديد قد فقدت حدتها في ضوء الاستقرار الذي تحقق مؤخراً، والإعفاء من ديونٍ بموجب مبادرة الديون لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن معظم مشكلات التنفيذ ما زالت قائمة.

42- بالنظر إلى ما تقدم، بدأت عملية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه باستعراض للمشكلات المتصلة بتنفيذ الحافظة، أجري بمشاركة كاملة من جانب ممثلي الحكومة. ونوقشت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للاستعراض، التي تناولت كل المراحل الرئيسية لدورة البرامج/المشاريع، في حلقة عمل عقدت في مارس/آذار 2004، شاركت فيها الأطراف الرئيسية ذات المصلحة في برنامج الصندوق في النيجر.

43- تتصل المسائل الرئيسية التي أثارها الاستعراض بجودة مشاريع الصندوق عند البداية، ومشكلات التنفيذ في حد ذاتها، وسوء إدارة الموارد البشرية والمالية. فيما يتعلق بجودة مشاريع الصندوق عند البداية، لاحظ الاستعراض الطريقة المخصصة المستخدمة في تعيين العمليات الاستثمارية، وعدم وجود أي إطار برمجي وطني لعملية الاستثمار في التنمية الريفية، ومحدودية مشاركة المؤسسات الوطنية في مرحلتي الصياغة والتقدير. وكانت نتائج ذلك قلة أهمية برنامج الصندوق للأولويات الوطنية، وزيادة احتمالات الازدواجية، ومحدودية الأثر فيما يتعلق بالتكرار والسياسات. وقد أدى سوء التصميم، لا سيما فيما يخص ترتيبات التنفيذ المؤسسية، إلى خلافات بين الأطراف ذات المصلحة، وإلى كثير من التأخير في التنفيذ.

44- تتصل مشاكل التنفيذ أيضاً بما يلي: (أ) ضعف قدرة وحدات إدارة المشاريع، خاصة في مجال إعداد خطط عمل وميزانيات واقعية وقابلة للتطبيق؛ (ب) وقوع حالات سوء فهم لإجراءات الصندوق الخاصة بالتوريد والصرف؛ (ج) قصور إجراءات تعيين الموظفين وإدارتهم؛ (د) عدم كفاية تطبيق إجراءات الإدارة المالية لا سيما إجراءات التوريد ومراجعة الحسابات.

45- ولاحظ الاستعراض أيضاً جوانب قصور خطيرة في نظم الرصد والتقييم لتدخلات الصندوق، خاصة فيما يتصل بتعريف المؤشرات وقصور خطوط الأساس المتعلقة بالمجموعات التي تستهدفها المشاريع في أحيان كثيرة، ونظم الرصد والتقييم المصممة لمستخدِمين خارجيين وليس كمصادر للتعلُّم وإرشادات للعمل. وقد نجم عن هذا أن بعض النتائج الجيدة التي حققتها مشاريع الصندوق لم توثَّق على الوجه الصحيح، لذلك لم توفر أساساً للتكرار أو لحوار السياسات.

46- لذلك، تشمل الدروس الرئيسية المستخلصة ما يلي:

(أ) يجب أن تحدَّد العمليات القادمة وتصمَّم ضمن الأطر البرنامجية الموضوعة بموجب وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية؛

(ب) ينبغي استنباط طريقة لمشاركة الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص مشاركة فعالة، ولزيادة استخدام الخبرات الوطنية؛

(ج) يلزم أن تُنشر بطريقة أفضل معلومات إلى الأطراف الرئيسية ذات المصلحة عن إجراءات الصندوق ولوائحه؛

(د) ينبغي تعميم إجراءات التوظيف والإدارة على أساس الأداء في برنامج الصندوق؛

(ه) ينبغي تطبيق سياسة عدم تسامح باتّ فيما يتعلق بمشاكل الإدارة المالية (التوريد ومراجعة الحسابات)؛

(و) ينبغي أن يركِّز بناء القدرات، الذي يستهدف وحدات المشاريع والشركاء الرئيسيين في التنفيذ، على طرائق التخطيط والميزنة وعلى نظم الرصد والتقييم القائمة على أساس النتائج، المصممة والمستخدمة كأساس للتعلُّم بالعمل.

47- ومن النواحي الإيجابية أثبتت الدروس الرئيسية المستخلصة من تنفيذ برنامج الصندوق في النيجر أن الاعتماد على العمليات المجتمعية هو أنجع طريقة لمعالجة قضايا إدارة الموارد الطبيعية. وقد تم الحصول في هذا الصدد على ممارسات جيدة عديدة قابلة للتكرار، خاصةً في مجالات مكافحة انجراف التربة وإعادة التحريج وتحسين خصوبة التربة. ثانياً، دلت تجربة الصندوق (في مشروع التنمية الريفية في أغوي) على أن لدى المزارعين مَعيناً هائلاً من الخبرة الجاهزة للنشر. وقد جرى اختبار فعالية طرق تعيين ونشر المعارف الأصلية هذه، وينبغي الآن تعميمها في مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

48- يوفر اعتماد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية، وما لازمهما من إنشاء آليات للتنسيق والتشاور، فرصة جيدة لتعزيز أهمية برنامج الصندوق في النيجر وتماسكه وزيادة كفاءته. وتتسق الأولوية التي تعطيها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر للتنمية الريفية، والتوجهات الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الريفية، مع الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002– 2006 ومع استراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى. وييسر هذا الاتساق تحديد المهمة الاستراتيجية للصندوق على أساس الميزة النسبية والدروس المستخلصة من التجربة في البلد والإقليم.

49- على هذا الأساس، ستهدف استراتيجية الصندوق المقترحة للنيجر إلى الحد من الفقر الريفي وفق الأهداف المنصوص عليها بهذا الصدد في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في المناطق المستهدفة المقترحة[1]. ونظراً إلى تأثير الصندوق وقدرته المحدودين، فإنه سيحصر دوره في المساعدة على تطوير نماذج/نهج قابلة للتكرار في مجال أو مجالين من مجالات التركيز الضرورية للحد من الفقر في النيجر. يقترح هنا مجالان اثنان للتركيز، وهما: التنمية الريفية المحلية والخدمات المالية الريفية.

50- تعتبرَ وثيقةُ استراتيجية الحد من الفقر برامجَ التنمية المحلية ضمن إطار اللامركزية أدواتٍ أساسيةً لتحسين التسيير وتعزيز فرص الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية. وتنمية المجتمعات المحلية هي أحد البرامج العشرة ذات الأولوية لاستراتيجية التنمية الريفية. وللصندوق تجربة واسعة في البلد والإقليم مع عمليات التنمية المحلية المطبقة في المناطق الريفية، وهو قادر على الإسهام بفعالية، استناداً إلى الدروس المستخلصة.

51- الهدف الاستراتيجي للصندوق في هذا الصدد هو تشجيع إقامة إطار قانوني ومؤسسي ممكِّن للتنمية المحلية، وتطوير نموذج قابل للتكرار لبرامج التنمية المحلية في المناطق الريفية. وسيشجع الصندوق في هذا السياق مشاركةَ فقراء الريف مشاركةً فعالة في عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ والتقييم؛ ويساعد على توضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية؛ وإنشاء عمليات تشاور محلية. وبوسع الصندوق أيضاً أن يُثري النموذجَ بإدخال نُهُجٍ ابتكارية في نشر تقنيات الإنتاج الزراعي المحسنة، وإدارة الموارد الطبيعية، وحل النزاعات المتعلقة بحيازة الأراضي. وسيتم تطوير النموذج مع شركاء رئيسيين في النيجر، كما هو مبين أدناه، وسينفذ من خلال مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي الجاري، والعملية (العمليات) التي أطلقت بمبادرة من الصندوق وسيجري تمويلهما بموجب وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه. وسيجري دعم العمليات بمنح قطرية لتشجيع قيام حوار سياسات حول القضايا الآنفة الذكر، وتوفر المساندة لبناء قدرات الأطراف الرئيسية ذات المصلحة في هذا المجال.

52- مجال التركيز الثاني لتدخلات الصندوق – الخدمات المالية الريفية – مجال تشدد عليه كل من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية بوصفه مجالاً ذا أولوية للتدخل. ويتيح برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية للصندوق فرصةً للقيام بدور قيادي في هذا الشأن. وقد بين تقدير ما بين الدورات أن برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية يُعتبر الآن برنامج التمويل الصغير الوطني والأداة الرئيسية لتنفيذ استراتيجية التمويل الصغير الوطنية. وبيَّن التقدير أيضاً أن البرنامج ينهج سياسة سليمة أساساً لتنمية المؤسسات في هذا القطاع، وأنه قد أقام علاقات تعاون وشراكات ممتازة مع البرامج والمؤسسات التي تمولها جهات مانحة أخرى.

53- سيكون الهدف الاستراتيجي في هذا الصدد زيادة إمكانيات حصول السكان الريفيين على خدمات مالية معززة. وإذا وَفىَ البرنامج بشروط دخوله إلى المرحلة الثانية فسيكون برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية الأداة الرئيسية لهذا

[1] تشمل المناطق المستهدفة محافظة أغوي (مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي الجاري)، ورهناً بموافقة المجلس التنفيذي على العمليات المقترحة، محافظات دوسو ودوغوندتشي وزيندر. أما برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية فسيغطي البلد بأسره لتقديم خدمات مالية لامركزية.

الغرض، وسيواصل تشجيع العلاقات التآزرية بين الاستثمارات وحوار السياسات والشراكات الفعالة الكبيرة مع البرامج والمؤسسات الأخرى.

54 - يتيح مجالا التركيز فرصة لتطبيق النهج البرنامجي في تدخلات الصندوق في النيجر. وسيكون ذلك ممكناً بفضل التكامل بين التمويل العام الذي يقدم في إطار التنمية المحلية والتمويل الخاص الذي تقدمه مؤسسات التمويل الصغير. ونجد السمة البرنامجية أيضاً في علاقة التآزر بين التدخلات الميدانية وحوار السياسات، وضمن حوار السياسات بشأن ضرورة التكامل بين التمويل العام والتمويل الخاص للتنمية الريفية.

55 - ستعالج الاستراتيجية المقترحة أيضاً القضايا الأساسية الشاملة المتصلة بولاية الصندوق، وهي: استهداف المرأة وغيرها من المجموعات الضعيفة من أجل الحد من هشاشتها وتشجيع مشاركتها على نحو فعال في عمليات التنمية المحلية؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشجيع تحسين إدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس النمو الريفي المستدام.

56 - وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف إنجاز ما يلي: (أ) المشاركة الفعالة في عمليات التنسيق والتشاور المضطلع بها في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية؛ (ب) بناء شراكات فعالة مع الجهات المانحة الأخرى والأطراف الوطنية ذات المصلحة، لا سيما في سياق المهام الاستراتيجية المبينة أعلاه؛ (ج) إنشاء واستخدام علاقات التآزر بين العمليات الاستثمارية وبناء القدرات وحوار السياسات بغية الحصول على نتائج بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشاريع/البرامج

57 - ساعد تقييم برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية فيما بين الدورات على تحديد أولى فرص الابتكار في مجال التمويل الصغير. فبدلاً من النهج التقليدي المتمثل في تمويل مؤسسات التمويل الصغير تمويلاً مباشراً عن طريق توفير رؤوس أموال أو اعتمادات، يقترح برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية، بدلاً من ذلك، مساعدة هذه المؤسسات على تنمية قدرتها على حشد الموارد الإقراضية من الاعتمادات القائمة ومن النظام المصرفي الرسمي ومصرف التضامن الإقليمي الذي أنشأه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الغربية مؤخراً. ومن شأن هذا الابتكار أن يعزز الاستقلال الذاتي لمؤسسات التمويل الصغير في إدارة تنميتها هي نفسها ويعطيها حوافز لتعزيز أدائها وقدرتها على المنافسة، ويساعد على دمج قطاع التمويل الصغير الفرعي في القطاع المالي العام.

58 - الابتكار الثاني، الذي أطلق بمبادرة من مشروع التنمية الريفية في أغوي، هو إنشاء آليات تعاون فعالة بين المزارعين وخدمات الإرشاد ومنظمات البحوث الزراعية لتعيين وتطوير ونشر ابتكارات ذات طابع تقني أو تنظيمي، ويمكن أن تكون مجزية. ومن شأن هذا الابتكار، الذي سيطبق بشكل رئيسي بواسطة مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي أن يوفر بديلاً فعالاً لنُهُجِ خدمات الإرشاد التقليدية في نشر التكنولوجيا.

59 - أظهرت المشاورات التي أجريت مع أمانة استراتيجية التنمية الريفية، التي أنشئت في ديسمبر/كانون الأول 2004، أن الفرص الرئيسية لعمليات الصندوق الاستثمارية ستتاح في برنامج التنمية المجتمعية في إطار استراتيجية

التنمية الريفية. لهذا تم إعداد وثائق بدء هذه العمليات في ثلاث مناطق – هي زيندر وإيليلا ولوغا– دونغوتشي – بناءً على المعايير التالية: (أ) انتشار الفقر؛ (ب) التعرض للعوامل الخارجية؛ (ج) هشاشة قاعدة الموارد الطبيعية؛ (د) عدم تعيين أي مصادر تمويل أخرى. وستشترك كل العمليات الثلاث المقترحة في ثلاثة عناصر رئيسية هي: بناء قدرات الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية، والمنظمات المجتمعية، والبلديات الريفية ومنظمات المزارعين لتحسين تقديم الخدمات؛ وإصلاح وإنشاء البنى التحتية الأساسية الريفية؛ والنهوض بنظم الإنتاج الزراعي المستدام والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

جيم – التواصل وإمكانيات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

60 - تم تحديد إمكانية إقامة شراكة مع مصدِّري الصمغ العربي، ومن شأنها أن تتيح للصندوق فرصة لكي يختبر ميدانياً نموذجاً للشراكة مع القطاع الخاص. وسيقوم هذا النموذج على آلية تعاون ثلاثي يلتزم بموجبه المصدِّرون بشراء فائض إنتاج المزارعين القابل للتسويق؛ بينما يلتزم المنتجون بإنتاج الكميات المناسبة بالجودة المطلوبة وفي الوقت المحدد؛ وتقوم وحدات المشروع بتيسير عملية التفاوض وتوفير الدعم التقني والإداري اللازم. وستتم تجربة مشروع رائد من هذا النوع في إطار مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي، وسيتم توسيعها لتشمل منتجات ومناطق أخرى على أساس الدروس المستخلصة.

61 - كانت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ناجحة في النيجر إلى حد ما، وساهمت في العادة في معالجة قضايا التنمية الريفية العالقة، التي أثيرت خلال تنفيذ مشاريع الصندوق، أو في اختبار النهج الابتكارية القابلة للتكرار والتعميم من جانب الصندوق والبرامج الأخرى. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين التي استكملت مؤخراً، ونموذج المساندة الذي اختبرته المنظمة غير الحكومية المسماة وكالة التنمية الزراعية والريفية، بغرض إدماجه في مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي. وسيتم العمل على إنشاء هذا النوع من الشراكات عندما تبرز موضوعات تبررها في العمليات الجارية والقادمة.

62 - توصي استراتيجية التنمية الريفية بأن يكون بناء قدرات منظمات المزارعين محل تركيز أحد برامجها ذات الأولوية. وتدرك استراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى منذ زمن بعيد أهمية الدور الأساسي الذي تستطيع منظمات المزارعين القيام به، وقد اكتسب الصندوق خبرة واسعة النطاق في البلد والإقليم في مجال مساعدة منظمات المزارعين من خلال نهج الاتجاه من الأسفل إلى الأعلى. وسيكون دعم الصندوق في هذا الصدد العمل والمساعدة على إنشاء منظمات مزارعين ذات ثقافة خدمية قادرة على الدفاع بفعالية عن شواغل فقراء الريف في الحوار بشأن السياسات والمؤسسات الريفية. وتوجد إمكانية لإقامة شراكات مع اتحادين من اتحادات منظمات المزارعين في النيجر، وهما منبر الفلاحين واتحاد مجموعات الفلاحين "موريبدين". وسيتم تنظيم ندوة لمنظمات المزارعين خلال هذه السنة، ينتظر أن تساعد على تحديد مجالات وعمليات يمكن فيها التعاون. وستقدم منحة قطرية لتمويل برنامج التعاون الذي سيتم وضعه فيما بعد.

دال – فرص إقامة صلات مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

63 - اقتصر التعاون مع الجهات المانحة الأخرى في النيجر حتى الآن إلى حد كبير على ترتيبات التمويل المشترك، ومن أحدث الأمثلة على ذلك: (أ) تمويل برنامج الأغذية العالمي لمشاريع إصلاح الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية

من خلال برنامج الغذاء مقابل العمل؛ (ب) مشاركة وكالة التنمية الفرنسية في تمويل برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية؛ (ج) مشاركة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في تمويل مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي. وقد أسهم صندوق أمانات إيطالي يديره الصندوق أيضاً في دعم وضع خطة العمل الوطنية للبيئة واعتمادها.

64 - ستتيح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه فرصةً لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعميقه ليصبح شراكات كاملة بشأن قضايا استراتيجية أساسية ذات صلة ببرنامج الصندوق. وستنشأ شراكات أساسية في مجالي التدخل الاستراتيجي المذكورين في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه، أي التنمية المحلية والخدمات الريفية.

65 - ستهدف الشراكة الرئيسية في مجال التنمية المحلية إلى تطوير نموذج قابل للتكرار من أجل التنمية المحلية في المناطق الريفية من النيجر. وسيحسِّن هذا النموذج تصميم وتنفيذ برامج تنمية محلية ويشمل إطاراً قانونياً ومؤسسياً محسَّنا للتنمية المحلية. وسيفيد النموذج من التجارب المكتسبة من "البرنامج الوطني للحد من الفقر" الذي يشترك في تمويله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي وضع نماذج اختبارية للتنمية المحلية وساعد على إجراء اختبارات ميدانية لنموذج تنمية محلية على نطاق واسع. وكانت التجارب الأولية التي نفذها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد استبقت عملية اللامركزية التي أُطلقت لاحقاً مع أول انتخابات بلدية في يوليو/تموز 2004، وتوفر اليوم إطاراً مرجعياً للحكومة ولمعظم الجهات المانحة في مجال التنمية المجتمعية والمحلية. وبوسع الصندوق أن يسهم في إثراء النموذج بتطوير آليات استهداف محسنة لفقراء الريف الضعفاء وبتوسيع نطاق دعمه ليشمل الأنشطة الزراعية. وستسعى الشراكة، التي ستكون مفتوحة أمام الجهات المانحة الرئيسية الأخرى المهتمة باللامركزية والتنمية المحلية، كالاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الفرنسية، إلى تحقيق هدفين رئيسيين. وسيقوم وضع وتنفيذ برنامج الشراكات على أساس آليات التنسيق القائمة للامركزية والتنمية المحلية المنشأة بموجب إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

66 - فيما يخص التمويل الريفي وضع برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية عدداً من السوابق الجيدة للتعاون وللشراكات في الميدان. ونجح في حشد أموال إضافية لتعزيز برامج مؤسسات التمويل الصغير من مشروع الري الخاص ومشروع تنمية الخدمات المالية الممولَين من البنك الدولي ومن المنظمة غير الحكومية الكندية المسماة "ديه جاردان"، (ومعناها بالعربية: الحدائق)، ومن برنامج آخر للبنك الدولي وجهات مانحة أخرى. ويقوم البرنامج حالياً بمساعدة مؤسسات التمويل الصغير على تسويق خدمة مالية جديدة طُوِّرت في إطار مشروع المدخلات الزراعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد وقع برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية، كأداة من أدوات التعاون، اتفاق تعاون رسمي مع كل من مشروع الري الخاص ومشروع المدخلات الزراعية، وينوي توقيع اتفاقٍ آخر مع مشروع تنمية الخدمات المالية. وتشكل هذه السوابق الإطار والإجراءات اللازمة لتعميم نموذج شراكة لتنمية التمويل الريفي على الصعيد الميداني وعلى صعيد السياسات.

67 - ينوي الصندوق أيضاً المشاركة في آليات التنسيق وحوار السياسات الأخرى المنشأة في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ونظراً لعدم وجود حضور ميداني للصندوق في النيجر، عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات تعاون من شأنها أن تضمن هذه المشاركة وتلبي الحاجة إلى دعم مكثف للمتابعة والتنفيذ. وستتيح الآلية للصندوق أيضاً أن يشارك على نحو أكثر فعالية في مبادرة المواءمة والتنسيق التي اختير النيجر ليكون أحد بلدان اختبارها. ومن شأن

مشاركة الصندوق في هذه العمليات أن تزيد تأثيره في الحوار بشأن السياسات والمؤسسات الريفية وأن يبرز حضوره في البلد.

68 - ولما كانت البلاد تعاني معاناة شديدة من الفقر والهشاشة الحادين في الريف، سيجري العمل على إقامة شراكات مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وغيره من الجهات المانحة المهتمة بالمشاكل المتصلة بسوء التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة المرأة الأساسية، وقضايا التمايز بين الجنسين. وستبنى هذه الشراكات على العلاقات القائمة المنبثقة عن المشاركة في تمويل مشروع تشجيع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي. وسيتم توسيع نطاق التعاون بشأن قضايا التغذية ليشمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وفضلاً عن هذا، ينظر الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة حالياً في تمويل برنامج لدعم حيازة الأراضي، أُطلق بمبادرة مشتركة بين الصندوق والائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

69 - سيتم تصميم وتنفيذ البرنامج التعاوني لتطوير منظمات المزارعين في النيجر بالتعاون الوثيق مع وكالة التنمية الفرنسية، الداعمة الرئيسية لهذه لمنظمات في النيجر، ومع منظمة الأغذية والزراعة التي تركز على دعم منظمات المزارعين الشعبية بثقافة خدمية قائمة على توريد المدخلات الزراعية.

70 - جرى أيضاً تعيين فرص أخرى للتعاون منها مواصلة التعاون بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم عملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (التقدير النوعي للفقر)، ودعم عملية التحول إلى اللامركزية التي يجري تنفيذها في المناطق الريفية مع الاتحاد الأوروبي وشراكات محتملة و/أو ترتيبات تمويل مشترك مع برنامج الأغذية العالمي، وصندوق التنمية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، إضافة إلى مانحين ثنائيين آخرين ومقدمي أموال تكميلية.

هاء – مجالات حوار السياسات

71 - أُجريَ في مايو/أيار 2005 تقدير لسياسات القطاع الريفي والإطار الريفي أعطى النيجر علامة إجمالية قدرها 3.67. وقد حددت مجالات الاهتمام التالية لتكون محل حوار سياسات مع الحكومة وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة: (أ) إطار سياسات التمويل الريفي والتمويل الصغير؛ (ب) سياسات ومؤسسات اللامركزية كما تطبق في المناطق الريفية؛ (ج) مشاركة المنظمات الريفية في عمليتي وثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية وفي الحوار بشأن السياسات والمؤسسات الريفية؛ (د) التشريعات المتصلة بالمياه وغيرها من الموارد الطبيعية؛ (هـ) حل النزاعات المتصلة بحيازة الأراضي وغيرها من النزاعات المتصلة بالأراضي.

72 - ستتم مشاركة الصندوق في حوار السياسات بدايةً ضمن عمليات التنسيق والتشاور المنشأة بموجب وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وستتم متابعته أيضاً بطريقة غير مباشرة من خلال دعم مشاركة منظمات المزارعين وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة مشاركةً فعالة في حوار السياسات حول القضايا الرئيسية التي تهمها. وسيدعم الصندوق أيضاً تحسين العمليات والإجراءات القائمة المتصلة بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية لا سيما في مجال نظم الرصد والتقييم التشاركية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

73- من الضروري أولا مواءمة العمليات القائمة مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه. وقد تم ذلك فيما يتعلق ببرنامج تنمية الخدمات المالية الريفية في سياق تقدير دورته الأولى الذي أُجري في مارس/آذار 2005. وكانت المجالات الرئيسية التي عُيِّنت لإدخال تحسينات عليها هي التالية: (أ) ترتيب تتابُع تدخُّلات البرنامج على الوجه الصحيح؛ (ب) توطيد الأمور قبل التوسيع والتطوير؛ (ج) إدخال إدارة الموارد البشرية للمشروع إدارة قائمة على أساس الأداء؛ (د) تعميم عقود تقديم الخدمات القائمة على أساس النتائج. أما التعديلات اللازمة لمشروع المبادرة المحلية للتنمية في أغوي فستقرر خلال حلقة عمل يزمع عقدها في سبتمبر/أيلول 2005.

74- سيتم تنفيذ تدابير شاملة لتحسين أداء المشاريع. وسيتم التركيز بوجه خاص على تعميم إدارة الموارد البشرية إدارة قائمة على أساس الأداء، والتعاقد على الخدمات على أساس النتائج. وسيجري ضبط الإدارة المالية والقضايا المحاسبية، بما فيها مراجعة الحسابات ضبطاً صارماً وسيجري رصدها رصداً وثيقاً. وسيتم دعم هذه التحسينات من خلال توفير التدريب والدعم لسائر الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، المشاركة في أنشطة التنفيذ والإشراف. ومن شأن الشراكة المقترحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعزيز التعاون مع المؤسسة (أو المؤسسات) المتعاونة، ومواصلة الحوار مع الوزارات المشرفة حول هذه القضايا، أن تحسِّن فرص النجاح إلى حد كبير.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

75- يحدد تقدير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التمويل الذي سيقدمه الصندوق إلى النيجر مستقبلاً بنحو 4.1 مليون دولار أمريكي في السنة أي نحو 12.3 مليون دولار أمريكي لفترة الثلاث سنوات 2006-2008. ويمكن، رهناً بترتيبات التمويل المشترك القادمة، تصور عمليتين اثنتين تشكلان التصور **الأساسي** للتمويل الذي سيقدمه الصندوق في النيجر للفترة المذكورة أعلاه. وستحدد نسبة المنح إلى القروض في تمويل الصندوق في ضوء أي إعفاءات إضافية من الديون يمنحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتستند إلى الزيادة المحتملة في المنح التمويلية من جانب الجهات المانحة الرئيسية.

76- ونظراً للتقلب الشديد الذي يتسم به تقليدياً المناخ السياسي-الاجتماعي في النيجر، وضعف أداء تنفيذ حافظته، وضرورة معالجة القضايا السياساتية والمؤسسية الريفية الرئيسية، تم وضع سيناريو الحالة الدنيا وسيناريو الحالة العليا. فسيناريو الحالة الدنيا الأدنى هو ذاك الذي ينشأ من حدوث تدهور خطير في البيئة السياسية-الاجتماعية الكلية ومن عدم الالتزام بتنفيذ وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والإصلاحات المؤسسية ذات الصلة، بخاصة فيما يتعلق بدور منظمات المزارعين ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى. ويمكن أن يستدعي سيناريو الحالة الدنيا التوقف عن تقديم أي قروض جديدة.

77- أما سيناريو الحالة العليا فهو ذاك الذي ينجم عن تحسن كبير في الإطار السياساتي والمؤسسي للقطاع الريفي حسب تقدير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك حدوث تحسينات كبيرة في أداء تنفيذ البرامج. ولا يعني سيناريو الحالة العليا ارتفاع حجم التمويل من الصندوق كما يقرره نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء فحسب، وإنما يستدعي أيضاً بحثاً حثيثاً عن فرص للمشاركة في التمويل.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
NIGER

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	1 267
Total population (million) 2002 1/	11.43
Population density (people per km^2) 2002 1/	9
Local currency	CFA Franc BCEAO (XOF)

GNI per capita (USD) 2002 1/	180
GDP per capita growth (annual%) 2002 1/	0
Inflation, consumer prices (annual%) 2002 1/	3
Exchange rate: USD 1 =	XOF 544.065

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	3.3
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	49
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	20
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	155
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	46
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as% of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	5.38
Female labour force as% of total 2002 1/	44
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	40 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	83
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n.a.
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	40 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	40 a/
Health	
Health expenditure, total (as% of GDP) 2002 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 3/	59 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	20 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	44 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	11 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	142
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	419
Land Use	
Arable land as% of land area 2002 1/	4 a/
Forest area as% of total land area 2002 1/	1 a/
Irrigated land as% of cropland 2002 1/	2 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	2.171
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	0.7
1992-2002	3.3
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	40
% industry	17
% manufacturing	7
% services	43
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as% of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	84
Gross domestic savings (as % of GDP)	4
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	303
Merchandise imports 2002 1/	430
Balance of merchandise trade	-127
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	n/a
after official transfers 2002 1/	n/a
Foreign direct investment, net 2002 1/	7.9
Government Finance	
Overall budget balance (including grants) (as% of GDP) 2002 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2002 1/	1 797
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	24
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	n/a
Lending interest rate (%) 2002 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2002 1/	4

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

LOGICAL FRAMEWORK

Description	Key Indicators	Means for verification	Assumptions/Risks
Goal: **Rural poverty reduced in targeted areas[2] within the framework of Niger DSRP**	• Incidence of rural poverty • Prevalence of child stunting and waisting	• poverty surveys • Anthropomorphic surveys • M&E reports of projects	• A stable sociopolitical environment is maintained • GON is committed to implementing the DSRP
Purpose: 1. A replicable local development model is established in targeted rural areas 2. Access of rural population to enhanced decentralized financial services is increased	• Model is replicated by GON / other donors • Coverage rate of rural areas by decentralized financial services	• Loan grant agreements with other donors • M&E reports of PDSFR	• GON is committed to improving implementation of IFAD projects • Triggers for PDSFR 2nd cycle are satisfied
Outputs a. Improved rules and procedures for participatory local development are adopted by GON b. Capacity of FOs to provide services to members is developed c. National strategy for micro finance is implemented in an effective manner d. Strategic partnerships are developed around the two strategic thrusts, local development and rural finance	• Regulatory and legislative texts on decentralization • Number of supported FOs providing services to farmers • Regulatory and legislative texts on micro finance • Framework agreements	• GON official journal • Review of rural institutions • Regulatory and legislative texts on • Signed agreements	• GON is committed to improving rural policies and institutions • GON is committed to supporting FOs

[2] Targeted areas will include the Aguié department (on going PPILDA) and the areas proposed for future operations, the Dosso, Dogondoutchi and Zinder departments.

FORCES, FAIBLESSES, OPPORTUNITÉS ET MENACES

Institution	Forces	Faiblesses	Opportunités	Menaces
Ministères en charge du développement rural (MDA), (MRA), (MDC), (MHE)	• Le développement rural est considéré comme le secteur moteur de l'économie	• Le développement rural est réparti entre quatre ministères distincts • Pas de diagnostic institutionnel réalisé dans le cadre de l'élaboration de la SDR	• Il existe une coordination mixte Etat-partenaires au développement. • Le document de stratégie du secteur existe • Un cadre d'action commun Etat-bailleurs est attendu • Le désengagement de l'Etat et le rôle du secteur privé sont reconnus	• La réorganisation des services déconcentrés reste à faire
Secrétariat exécutif à la mise en œuvre de la SDR	• Maîtrise le processus d'élaboration et de mise en œuvre de la SDR • Assistance technique financée	• Moyens de fonctionnement non garantis	• Constitue une référence institutionnelle commune aux 4 ministères impliqués	•
Office national de l'hydraulique agricole (ONAHA)				
Secrétariat permanent pour la mise en œuvre de la Stratégie de réduction de la pauvreté	• Dispose d'une mission d'animation et de suivi de la mise en œuvre de la SRP	•	• Peut constituer un élément essentiel d'évaluation du secteur rural	• Moyens non garantis face à une mission exigeante
Comité national du Code rural; Secrétariat permanent au Code rural	• Assure une mission de sécurisation et de gestion foncière, d'orientation de l'aménagement des terres. • Présent sur le terrain à travers les commissions foncières (COFO).	• Ne dispose pas de moyens suffisants pour le suivi et l'évaluation permanente de la mise en œuvre du Code rural	• Approche ouverte vis-à-vis des enseignements de la mise en œuvre du code rural et de son ajustement aux réalités • Légalise les initiatives d'aménagement foncier et de sécurisation foncière à travers les COFO	• Rôle et contribution à l'approche gestion de terroir à préciser. • Risque de non maîtrise de la mise en œuvre du Code rural par manque de moyens
Conseil national de l'environnement et du développement durable (CNEDD)	• Assure une mission centrale de pilotage des gestions de ressources naturelles • Dispose de politiques dans les différents domaines de la GRN	• Ne dispose pas de moyens suffisants pour le suivi et l'évaluation permanente de la mise en œuvre des politiques de GRN	• Peut assurer des missions communes relatives à la GRN	•
Agence nationale de la promotion de l'irrigation privée (ANPIP)	• Organes d'application du projet d'appui à l'irrigation privée • Présentes sur le terrain et opérationnelles	• Ne couvrent pas la fonction conseil-formation à l'exploitation.	• Assurent un relais de l'appui aux aménagements effectué par le PSN, au moins pour les bénéficiaires extérieurs au groupe cible.	• Les modalités de subvention incluent l'aménagement et l'équipement et diffèrent de celles de la plupart des autres intervenants (subvention des seuls aménagements)

FORCES, FAIBLESSES, OPPORTUNITES ET MENACES (suite)

Institution	Forces	Faiblesses	Opportunités	Menaces
Institutions de micro finance	• IMF relativement nombreuses sur le terrain • Quelques unions et réseaux existent	• Plus d'opérateur national de financement rural • Professionnalisme insuffisant des IMF • Généralement non autonomes, dépendant des projets	• Présence d'un projet national d'appui (PDSFR)	• Intérêt insuffisant des bailleurs de fonds • Retrait des bailleurs dans certains cas
Organisations de producteurs	• Nombreuses sur le terrain • Début de structuration régionale et nationale	• Considérées souvent comme artificielles et non autonomes, dépendantes des projets • Fédérations et plates-formes réputées insuffisamment représentatives de la base	• Dynamique de groupement et de reconnaissance légale existe • Présence d'un projet national d'appui (PROPAN)	• Risques de coopérer avec des organisations ne reposant pas sur des bases réelles
ONG nationales	• Nombreuses ONG dans le développement agricole et la gestion des ressources naturelles	• Répartition territoriale inégale • Dépendantes des financements de projets	• Constituent des opérateurs locaux potentiels	• Clarification nécessaire des rôles du privé (ONG, organisations rurales) et du public en matière d'appui-conseil
Services à l'agriculture	• Existence de sociétés fournissant les d'intrants • Marché informel important	• La politique des prix des engrais est déstabilisée par les épisodes de subvention publique • Les services sont inégalement présents dans le territoire	• Système des boutiques d'intrants promu par la FAO	•
Collectivités territoriales décentralisées: **Communes**	• Instituent un pouvoir des communes (domaines: investissements publics et gestion des ressources naturelles) • Effectives par les élections communales (juillet 2004)	• Financement non assuré • Responsabilité sur le patrimoine à déterminer cas par cas	• Les communes constituent les instances locales d'orientation du développement et de la GRN. • Elles assurent la maîtrise d'ouvrage et l'entretien de l'investissement public.	• Une définition imprécise ou mal comprise des attributions des communes peut créer des confusions en matière de responsabilité du patrimoine productif collectif
Collectivités territoriales décentralisées: **Régions** **Départements**	• Instituent un pouvoir de décision et de concertation au niveau des régions, départements, arrondissements	• Institutions naissantes, n on encore constituées		•
Comité national de la statistique	• Renforcé pour assurer la coordination commune du système d'information sur la réduction de la pauvreté			

APPENDIX IV

CADRE STRATEGIQUE DU FIDA EN RELATION AVEC LE PROGRAMME DE PAYS

1. La stratégie proposée ci-après se place en plein dans le cadre des processus nationaux de concertation, de coordination, et de décision mis en place dans le contexte de la SRP et de la SDR qu'elle se propose à aider à réaliser les objectifs qu'elles ont fixées en matière de pauvreté rurale. La place centrale dans sa mise en œuvre sera donnée aux nationaux. A ce titre elle reflète pleinement l'axe majeur du mandat du FIDA «œuvrer pour que les ruraux pauvres se libèrent de la pauvreté». A cet égard, ce COSOP se propose de concrétiser pour le Niger les axes d'orientations du cadre stratégique du FIDA 2002 – 2006. Il est ainsi proposé de « renforcer la capacité des ruraux pauvres et leurs organisations » grâce à la place centrale qui leur sera donnée dans la formulation, la mise en œuvre, le suivi et l'évaluation programmes d'investissements, et aux programmes d'appui visant à les aider à participer d'une manière effective au dialogue sur les politiques et les institutions. Les dispositifs communs aux projets d'investissements proposés mettront l'accent sur l'amélioration de « l'accès équitable aux ressources naturelles productives et à la technologie », ainsi que sur « l'accès au services financiers et aux marchés ». A cet égard les interventions des projets seront renforcées par des appuis hors projet au processus de décentralisation, aux organisations paysannes, et aux dispositifs de règlement des questions foncières.

2. Ce COSOP compte aussi concrétiser au Niger les orientations de la stratégie régionale du FIDA pour l'Afrique de l'Ouest et du Centre. A cet égard, elle se propose de mettre l'accent sur la « alleviation » des sources de vulnérabilité des ruraux pauvres, notamment à l'égard des aléas climatiques en donnant, au sein des projets une place centrale à l'amélioration et à la gestion durable des ressources naturelles. Ce COSOP se propose aussi de « réduire les inégalités liées au genre » par l'incorporation systématique de stratégies de promotion des femmes » dans toutes les opérations futures. Enfin, et afin de limiter l'extension du fléau du SIDA aux zones rurales, des actions de sensibilisation sur ce thème seront incorporés à toutes les opérations futures.

ACTIVITÉS DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme[3]	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
1. Développement local et communautaire				
Banque mondiale (IDA), FEM	Programme d'action communautaire, PAC (*Community Action Program)*	National (15 à 20% des communes en phase 1, soit 54 communes)	Phase 1: en exécution (2004-2008)	• élabore la planification locale pour 54 communes • définit des approches méthodologiques en développement local • peut nécessiter un appui professionnel en matière de petit crédit
Allemagne (KFW, GTZ, DED)	Programme de lutte contre la pauvreté (LUCOP)	Communes des régions Tillabéri, Tahoua Nord, Agadez	En préparation (2003-2015 en trois phases)	• couverture géographique recoupant celle du PSN II en zone dunaire • définit des approches méthodologiques en développement local et en gestion des ressources naturelles
Union Européenne	Appui au démarrage de la décentralisation (appui institutionnel au HCRAD)	National	En exécution (2004-2006)	□ Définition du cadre opérationnel de la décentralisation □ Inventaire et propositions d'affectation du patrimoine
SCAC (France)	Programme d'accompagnement du démarrage de la décentralisation au Niger (PADDEN)	National: toutes les communes	2004-2006	□ A préciser***
PNUD (fonds FENU, FBS)	Appui au programme cadre de lutte contre la pauvreté/Projet d'appui au développement local (PADL)	Dpt Mayahi et N'Guigmi	En exécution	• Références méthodologiques en développement local
Union européenne	Programme de coopération décentralisée II	Départements de Dosso et Tillabéri	En association possible avec le LUCOP	• Investissement local dans la zone du PSN II
PNUD & FENU	Programme d'appui au développement local (PADL)	Diffa et Mayahi	En exécution (2000-2005)	
PNUD & DANIDA	PADL	Zinder, N'Guimi	En exécution (2003-2004) Extension 1 an possible	
PNUD	PADL	Téra Nord	En exécution (2003-2004) Extension 1 an possible	
France (AFD)	Projet de développement local dans la région de Tillabéri (PDLT II)	Département de Tillabéri (6 cantons)	En exécution (2001-2006)	• Intervient dans la zone du PSN II

[3] Le classement par programmes se réfère à celui adopté par la Stratégie de développement rural (SDR) du Gouvernement. Seuls les principaux projets intéressant le COSOP sont mentionnés ici. Le découpage par programme, comme le classement des projets, reste évolutif.

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
1. Développement local et communautaire 5SUITE°				
France (AFD)	Projet de développement communautaire dans le département de Tillabéri	Dpt de Tillabéri	En instruction	• Zone d'intervention du PSN II
Suisse (DDC)	Projet de développement local de Maradi (PDLM)	Dpts : Guidam, Romdji	En exécution (1997-2006)	• Expérience en développement local
Suisse (DDC)	Programme d'appui au développement local (PADEL)	Dpt de Gaya	En exécution (1994-2006)	• Expérience en maîtrise d'ouvrage local • Expérience en développement local
Suisse (DDC)	Cellule d'appui au développement local de Tillabéri	Nord du Dpt de Tera (3 communes)	En exécution (1997-2004)	• Expérience en développement local
Belgique	Projet de développement local dans la région de Dosso	Dpt Dosso	En préparation	•
Danemark (DANIDA)	Projet d'appui au développement rural (ADDR II)	Régions Zinder et Diffa	En exécution (2003-2007)	• Zone d'intervention du PSN II
PAM	Activité "Création d'actifs productifs, prévention-atténuation des crises alimentaires" en appui aux PADL	Dpt Mayahi, Téra, Gouré, Mirriah, Tanout, N'Guigmi	En exécution	• Appui possible à des programmes d'investissement local (banques céréalières, formation des femmes, gestion des ressources naturelles par l'instrument Vivres contre travail)
Belgique	Projet de développement intégré à Zinder (FBS)	Dpt Mirriah, Mainé, Tanout	En exécution	• Expérience en développement local
FIDA et Belgique (FBS)	Projet *** aux initiatives locales dans le département d'Aguié (PILDA)	Dépt d'Aguié et périphérie	En instance de démarrage	• Expérience de régénération des ressources naturelles • Partenariat recherche-projet-communautés
Union européenne	Programme de micro-réalisations Nord-Niger (PMR-NN)	Arrdts de Arlit Tchirozérine, Abalak, Tchintabaraden	2001-2004 Nouvelle phase possible	□
BAD	Projet de développement local de la région de Diffa	Région Diffa		

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
2. Gouvernance locale des ressources naturelles foncier, eau, végétation, faune)				
France (SCAC)	Assistance technique au Code rural	National	En exécution	• Bases et approches méthodologiques de sécurisation foncière
France (SCAC)	Appui aux commissions foncières (COFO)	Dpt Tanout, Tchirozérine, Arlit	En exécution	• Références méthodologiques d'action des COFO
FAO, BADEA	PSSA	Non défini	En instruction	• Investissements locaux
Banque mondiale	Projet de gestion des ressources naturelles (PGRN)	National	Clôturé (suite assurée par le PAC)	□
2. Gouvernance locale des ressources naturelles foncier, eau, végétation, faune) 5SUITE°				
France et financement en cours	Appui à l'autorité du bassin du Niger pour la gestion intégrée des ressources en eau du fleuve			•
Divers	Différents projets cités par ailleurs appuient les Commission foncières dans leurs zones d'intervention			•
3. Organisations professionnelles et structuration des filières				
France (SCAC)	PROPAN	National	En exécution	• Approche analogue à celle du PADSFR en ce qui concerne les organisations rurales
Belgique	Promotion de l'utilisation des intrants agricoles par les organisations de producteurs ("projet intrants")		En exécution	• Complémentarité/appui possible pour l'organisation de l'offre locale en intrants d'intensification
UE	Programme d'appui à la filière riz			•
BM/IDA	Projet de promotion des exportations agropastorales (PPEAP) par un appui aux opérateurs des filières		En exécution (2000-2005)	•
	Relance des ateliers de production de matériels agricoles			•
France (SCAC)	Appui au développement des filières péri-urbaines	Niamey	En exécution	•
Danemark (DANIDA)	Projet d'appui aux producteurs de la Komadougou (PAPAK) – filière poivron	Dpt de Diffa		• Complémentarité avec PSN dans la Komadougou. Etudier le transfert des actions résiduelles du PSN.
USAID	Programme régional de système d'information sur les marchés (SIM)	National		•
UE	Structuration et organisation de micro-entreprises (SYRENE)	National	En exécution (2003-2006)	•

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
4. Infrastructures rurales				
UE	Programme régional solaire, Phase II			•
5. Systèmes financiers ruraux				
Allemagne (KFW, GTZ)	Programme de micro-réalisations et promotion des mutuelles rurales (PMR)	Tillabéri, Tahoua, Tessaoua	En préparation	□
UE	Nouvelle structure de crédit , NSC (composante de ASAPI)			•
USAID	Programme CARE dans le micro-crédit aux éleveurs et aux femmes		En préparation	•
France	Appui au crédit rural du Niger	Régions Tillabéri et Dosso		•
France	Projet crédit Tahoua	Région Tahoua		•
Danemark (Danida)	Projet d'appui aux systèmes financiers ruraux du Manga	Région Diffa		• Voir si complémentarités envisageables pour consolidation PSN à Diffa
6. Recherche, formation, vulgarisation				
UE	Programme régional de fonds compétitifs pour la recherche agronomique (TRAO)	Régional (siège au Sénégal)		
FAO	Programme régional d'appui à l'amélioration de la productivité et de la qualité des gommes et résines	Régional		
PAM	Instrument "vivre pour formation"	Zone agropastorale centre		
USAID	Appui à l'ICRISAT (programme d'appui à la gomme arabique)		En instruction	
7. Renforcement des institutions publiques du secteur rural				
UE	Etude sur les conséquences institutionnelles de la mise en œuvre de la SDR	National	En préparation	Préciser les besoins éventuels de réforme institutionnelle du secteur du développement rural, notamment à la base.
France (SCAC)	Appui institutionnel à la mise en œuvre de la SDR	National	En préparation	-Idem-
UE, FAO	Recensement général de l'agriculture et du cheptel	National	En préparation (2004-2007)	
UE	Renforcement des capacités du système national des statistiques pour le suivi de la SRP	National	En instruction (2004-2006)	
PAM	Analyse et cartographie de la vulnérabilité	National	2004-2007	

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
7. Renforcement des institutions publiques du secteur rural (suite)				
PNUD	• Système de suivi de la SDR • Observatoire de la pauvreté	National	• En exécution •	Fondera certains objectifs de suivi-évaluation des projets du FIDA
Etats-Unis	Appui aux radios rurales	Agadez, Zinder, Diffa	En exécution (2001-2004)	• Utilisation par les projets • Références pour extensions éventuelles
8. Eau potable et assainissement				
BOAD	Programme hydraulique villageoise et pastorale (ALG II)	Région Tillabéri	En exécution (2003-2006)	Références pour extensions éventuelles Complémentarités à établir le cas échéant
BOAD	Programme hydraulique villageoise CDEAO II	Région Maradi et Tahoua	2002-2004	
OPEP	Programme de développement des ressources en eau	Région Maradi et Tahoua	Achevé	
Allemagne (KFW, GTZ)	Programme hydraulique villageoise (PHV)	Région Maradi	En préparation	
BADEA	Programme hydraulique villageoise et pastorale	Région Maradi et Tahoua	2003-2006	
France (AFD)	Projet hydraulique villageoise (PHV)	Région Maradi	2003-2006	
Belgique	Programme hydraulique villageoise et pastorale de la région de Dosso	Région Dosso	En préparation (2004-2008)	
BM	Projet sectoriel eau (PSE)	National		
UE	Projet hydraulique villageoise	Région Tahoua et Zinder	En instruction (2005-2010)	
Danemark	Projet d'hydraulique villageoise et pastorale Zinder - Diffa (PHPV:ZR-Di)	Régions Zinder et Diffa	En exécution	
9. Réduction de la vulnérabilité des ménages (prévention/gestion des crises et catastrophes, santé nutrition, revenus des populations les plus vulnérables)				
UE, France, FAO *et al*	Appuis au dispositif national de prévention/gestion des crises alimentaires	National	2004-2006	
FNUAP	Promotion du bien-être familial et des communautés dans les coopératives			
Luxembourg	Projet d'appui au renforcement du potentiel de lutte anti-acridienne			
Japon, UE	Appui à la direction de la protection des végétaux			

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
9. Réduction de la vulnérabilité des ménages (suite)				
PAM	Opérations d'urgences sur requête éventuelle du Gouvernement	Selon besoin	Selon besoin	
Union européenne & FNUAP	Programme d'appui à la santé de la reproduction	Région Zinder	En exécution (2003-2007)	□ Références pour extensions éventuelles □ Complémentarités à établir le cas échéant
Belgique	Programme de développement de la santé	Région Dosso	En préparation (2004-2008)	
Allemagne (KFW, GTZ)	ALAFIA	Tillabéri et Tahoua	En préparation (6 à 10 années)	
Union européenne	Programme de soutien à l'éducation de base	Dosso, Tahoua et Tillabéri	En exécution (2003-2008)	
Belgique	Appui à la mise en œuvre du Programme décennal du développement de l'éducation	National	2004-2008	
Canada	• Projet d'appui à la scolarisation des filles • Appui au développement de l'éducation non formelle • Appui aux infrastructures scolaires	Départements Tillabéri, Agadez, Zinder	• 2002-2004 • 2001-2004 • 2001-2005	
France	Fonds social de développement			
PAM	Appui à la lutte contre le VIH/SIDA, la tuberculose et la malnutrition.	Zone agropastorale centre	En exécution	
PAM	Instrument "vivres pour travail"	Zone agropastorale centre	En exécution	
Belgique	Augmentation d es revenus monétaires des femmes dans la région de Dosso	Région Dosso		
UNICEF	Programme coopération UNCEF-Niger	Régions Zinder, Maradi, Agadez		
10. Préservation de l'environnement				
Italie	Projet d'appui à la formation et assistance à la gestion de l'environnement (PAFAGE)			
UE	Projet régional du parc du W (ECOPAS-Niger)	Parc W et périphérie	En exécution (2000-2005)	
	Projet de gestion des zones humides et des oiseaux migrateurs (OMPO)			Vérifier compatibilité des projets et statut de protection des zones humides

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
11. Programme prioritaire: Développement de l'irrigation				
UE	Appui à la sécurité alimentaire par la petite irrigation (ASAPI)	Madoua, Boua, Sud Zinder	En exécution (2001-2006)	Rechercher complémentarités géographiques et e modalités.
Banque mondiale	Projet de promotion de l'irrigation privée (PIP2)	National	En exécution	Cible différente et modalités de financement différentes. Susceptible d'introduire des contradictions locales entre modalités d'appui. Diriger vers le PIP les demandes de nature individuelles.
BOAD	Projet irrigation Dallol Maouri	Dallol Maouri		
UE	Projet d'appui à la filière riz (PAFRIZ)	Vallée du Niger	En exécution	
12. Programme prioritaire: Aménagement pastoral et sécurisation des systèmes pastoraux				
UE	Programme de développement intégré en zone pastorale (PROZOPAS)	Azawak, Irhazr, Tadress, Nord-Dakoro	1996-2003	
Suisse	Programme d'appui au secteur de l'élevage (PASEL)	Dpts Dakoro, Guidan Roumji, Madaroufa, Filingzé, Say		
UE	Sécurisation de l'économie pastorale	Zone pastorale	En instruction (2005-2010)	
France	Projet d'hydraulique pastorale	Nord-Zinder	En instruction	
BID	Projet de développement de l'élevage dans la région du Liptako-Gourma	Tillabéri, Dosso et commune de Niamey	En instruction	
UE	Programme panafricain de contrôle des épizooties (PACE)	National	En exécution	
Belgique	Programme d'appui à l'amélioration et à la diffusion de la race Azawak, Phase 2	National		
Belgique	Projet d'appui à l'amélioration et à la diffusion de la chèvre rousse de Maradi, Phase 2	National		

ACTIVITES DES AUTRES PARTENAIRES AU DEVELOPPEMENT (SUITE)

Bailleur de fonds/ Institution	Nature du projet/programme	Couverture géographique	Etat d'avancement	Complémentarité/Synergies avec le FIDA
13. Programme prioritaire: Restauration des terres et reboisement				
BAD/FAD	Projet d'aménagement des forêts naturelles	Régions Diffa, Zinder, Maradi, Tahoua, Agadez, Tillabéri	En exécution (2001-2005)	
FAO/ICT	Initiative pour la fertilité des sols et la collecte des eaux de ruissellement (IFS/CER)	National	Non financé	
Allemagne (KFW, GTZ,)	Projet de protection intégrée des ressources agro-sylvo-pastorales, Phase 4 (PASP)	Tillabéri Nord		
Allemagne (KFW, GTZ,)	LUCOP: plans d'aménagement	Régions Tillabéri, Tahoua, Agadez		
Danemark (Danida)	Projet d'appui à la gestion des ressources naturelles de Maïné Soara	Dpt Maïné Soara	En exécution	
14. Programme prioritaire: Kandadji: régénération des écosystèmes et de mise en valeur de la vallée du fleuve Niger				
BAD	Aménagement du barrage de Kandadji	EIE et APD en préparation		Influencera les projets dans la zone du réservoir et dans la vallée du fleuve Niger Devra prendre en compte les actions du PSN dans la vallée du Niger
Autres projets				
BAD	Projet de développement agricole de Zinder	Région Zinder		
BAD	Projet de développement rural de la région de Dosso	Région Dosso		